

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٧٠**

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	توغو	السيد كندنغا – بريكي
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	لسيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2012/507)

أساليب العمل

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/853)

1260474(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2012/507)

أساليب العمل

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/853)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثلي الأرجنتين وإسبانيا وإندونيسيا وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا والبرازيل وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وكوبا وكوستاريكا ولكسمبرغ وليختنشتاين وماليزيا ومصر ونيوزيلندا وهولندا واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/853، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من االممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة، يحيلان بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مورابيس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. لقد مر عام منذ أن عُقدت آخر مناقشة للمجلس تحت رئاسة البرتغال بشأن المسألة انظر (S/PV.6672). غير أن المناقشة أظهرت مرة أخرى الاهتمام الكبير الذي أثارته هذه المسألة فيما بين عدد كبير من الدول الأعضاء. وفي الحقيقة أن أساليب عمل المجلس مسألة موضع اهتمام لدى جميع الدول الأعضاء.

تُعقد المناقشات المفتوحة ليتسنى الاستماع إلى عدد كبير من الأعضاء. في الواقع أن مناقشة العام الماضي كانت مفيدة جدا إذ ساهم فيها أعضاء المجلس وغير الأعضاء على السواء، فقد ركزوا على الطرق الكفيلة بتعزيز الشفافية والكفاءة وتفاعل مجلس الأمن مع الدول الأعضاء بشكل عام. لقد ساهم الأعضاء بشكل كبير في إثراء عمل المجلس في هذا المجال خلال الأشهر التي تلت. وعلى سبيل المتابعة اجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى والذي اترأسه منذ كانون الثاني/يناير، لمناقشة مجموعة من التدابير التي اقتُرحت خلال المناقشة لتحديد مجالات العمل في المستقبل. وعلى نفس المنوال تبادل أعضاء الفريق العامل غير الرسمي الآراء مع أعضاء مجموعة الدول الخمس الصغيرة بشأن المقترحات التي طرحتها تلك المجموعة والتي تجسد العديد من الأفكار التي طُرحت خلال المناقشة.

بغية تحسين أساليب عمل المجلس، علينا أن نبدأ بتحسين الطريقة التي يتم فيها العمل داخل المجلس، إذ أن جزءا هاما من عمل المجلس يتم خلال المشاورات. وفي حين أن المجلس بذل جهدا للاجتماع مرات عديدة في شكل جلسات عامة، وهو اتجاه ينبغي التشجيع عليه، خاصة من جانب الرؤساء، فالمشاورات مفيدة حقا في مساعدة المجلس على إعداد قراراته. ومهما يكن من أمر، لا تزال الشفافية والشمولية، مسألتين هامتين داخل المجلس وبالنسبة لأعضاء المجلس، كما لوحظ في عدة مداخلات في المناقشة التي تمت في العام الماضي. ويوجد بالفعل عمل متضمن في الجوانب الداخلية لعمل المجلس.

في أعقاب المشاورات التي نظمها المجلس في شهر آذار/مارس، وخلال رئاسة المملكة المتحدة، عقدت مناقشة بشأن اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين التفاعل وتحسين تخطيط العمل وتحسين استخدام موارد المؤتمرات. نفس تلك الجوانب تبلورت أكثر في الفريق العامل غير الرسمي ومن ثم جرى تكثيفها في مذكرة أصدرها الرئيس في الوثيقة (S/2012/402). إن الفكرة الأساسية هي التشديد على الجوانب غير الرسمية للمشاورات، من قبيل إلغاء قائمة المتكلمين المعدة سلفا وتحاشي البيانات الطويلة التي يتلوها مقدمو الإحاطات الإعلامية وأعضاء المجلس، وتنظيم أفضل للموارد للتمكين من إعطاء مجال أوسع للأجهزة الفرعية لكي تجتمع، وأن تزيد من استخدام التداول عن بعد عن طريق الفيديو المباشر لتفادي الحضور المكلف للذين يقدمون الإحاطات الإعلامية، وتخطيط أفضل للعمل بإعادة تعديل التفويضات ودورات تقديم التقارير لتحقيق توازن في عبء العمل طيلة العام، فذلك يترك المزيد من الوقت للمجلس للإعداد للقرارات ومناقشة منع نشوب الصراعات.

وثمة جانب آخر ورد ذكره في عدة مداخلات في المناقشة السابقة وهو الممارسة المتعلقة بتعيين رؤساء الأجهزة الفرعية. إن الفريق العامل غير الرسمي بصدد اختتام نظره في هذه المسألة في مشروع مذكرة تتناول القضايا التي تعزز المشاركة، والشمولية وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس. هذه عناصر حيوية لتحسين كفاءة عمل المجلس، وفي نهاية المطاف المساعدة على تعزيز بناء توافق الآراء اللازم داخل المجلس. وآمل بفضل دعم ومرونة جميع أعضاء الفريق العامل اختتام العمل بشأن هذا في غضون الأسابيع المقبلة.

أما فيما يتعلق بالجوانب الخارجية لعمل مجلس الأمن، فإن الفريق العامل ينظر حاليا في اتخاذ مزيد من التدابير الكفيلة بتحسين الشفافية والتفاعل مع جميع الدول الأعضاء. وتجري حاليا مناقشة مشروع مذكرة بشأن طرق تحسين المناقشات المفتوحة لتعزيز تفاعل أعضاء المجلس مع غير أعضاء المجلس؛ وضمان متابعة أفضل للمناقشات المفتوحة، بما في ذلك تجسيد المساهمات الهامة المقدمة من غير الأعضاء في نتيجة أي مناقشة مفتوحة، عندما تكون هناك مناقشة؛ وتحسين فعاليتها من خلال استخدام الورقة المفاهيمية، والمداخلات وموجزات المناقشات، كلما أمكن ذلك. وننظر أيضا في اتخاذ تدابير لتحسين التقرير السنوي بتعزيز الجوانب المتصلة بالتفاعل مع غير الأعضاء في المجلس قبل إعداد التقرير وبتضمين المزيد من المعلومات الموضوعية في التقرير المقدم عن عمل المجلس وعرضه على الجمعية العامة.

إن التقييمات الشهرية التي تقدمها رئاسات المجلس وثائق هامة جدا. وعندما يجري توزيعها في وقت مبكر بعد نهاية كل شهر، ربما تكون صكوك مفيدة جدا لتوضيح العمل الذي تم القيام به. كذلك مما هو مفيد جدا في هذا الصدد الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي يقدمها رؤساء المجلس إلى جميع الأعضاء بعد أن تنتهي مدة رئاساتهم والتي يمكن القيام بها كممارسة بالاضافة إلى الإحاطات الإعلامية التي تقدم بالفعل في بداية كل رئاسة.

هذه كل الجوانب التي تمت مناقشتها في الفريق العامل غير الرسمي ويجري النظر فيها حاليا من خلال مشروع المذكرة التي نتوقع اعتمادها في الأسابيع المقبلة. وهي تشمل عدة أفكار ومقترحات تم تسليط الأضواء عليها في العام الماضي في المناقشة المفتوحة. لذلك نعتقد أن المناقشات المفتوحة العادية بشأن أساليب العمل، كهذه المناقشة تعتبر على جانب من الأهمية. فهي توفر الحافز اللازم للمجلس لمناقشة الشواغل والسُبل الكفيلة بتحسين أساليب العمل مما يساعد جدا المجلس في المضي قدما في هذا العمل.

إن المذكرة التي قدمها الرئيس في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) ما برحت معلما في هذا الصدد. فهي تمثل

مكتسبات في الممارسة التي يتبعها المجلس ويمكن دائما تحسينها، اهتداء بأهداف الشفافية والشمولية وتحسين التفاعل مع جميع الدول الأعضاء، أي الجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة. وكما كان الحال في الماضي فإن المذكرة الرئاسية ٥٠٧ سيتم تحديثها بصورة منتظمة في المستقبل مع تدابير لاحقة يجري الاتفاق عليها بهدف تطوير وتحسين ممارسات المجلس.

إن هذه المناقشة ما فتئت تمثل فرصة أخرى للإمعان في عملنا في المستقبل لتحسين أساليب العمل. وفي الورقة المفاهيمية التي أعدتها الهند والبرتغال (S/2012/853)، فإن الأفكار الأخرى متضمنة في النقاط التي يمكن أن تساعدنا في التركيز على هذه المناقشة. وبالإضافة إلى التدابير التي ألمحت إليها، يمكن التطرق إلى تدابير عديدة أخرى، من قبيل الطرق الكفيلة بتحسين التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتحسين التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات بغية ضمان تبادل للآراء أكثر موضوعية، وإجراء المزيد من المناقشات المثمرة والتركيز على الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات لتحسين تفاعل المجلس مع رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها الخاصة بكل بلد بعينه، أو الطرق الكفيلة بزيادة تحسين عمل الأجهزة الفرعية من حيث الشفافية والتفاعل مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة عن طريق زيادة فعاليتها.

ومن المهم أيضا التشديد على الاتجاه الحالي في المجلس والمتمثل في زيادة المرونة في استخدام الاجتماعات من قبيل زيادة وتيرة استخدام صيغة آريا في عقد الجلسات والحوارات التفاعلية غير الرسمية التي من الواضح أنها اتجاه ناشئ أظهره العدد الهام من هذه الجلسات التي عقدت في العام الماضي. وقد أثبتت أنها مفيدة جدا بوصفها طريقة عملية للمجلس للتفاعل بصورة غير رسمية مع الأفراد والجهات والفاعلة الأخرى ذات الصلة مع ما تنطوي عليه من منافع واضحة لأعضاء المجلس خلال إعدادهم لقرارات المجلس.

إن الوقاية جانب رئيسي للمجلس في أداء دوره بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فالجلسات المخصصة لاستكشاف الآفاق التي وردت الإشارة إليها في المناقشة السابقة، يمكن أن تكون مفيدة جدا في مساعدة المجلس في تحسين الوعي بالحالات التي تتطور وتتحول إلى صراعات.

في العام الماضي، واصلت عدة رئاسات تنظيم هذه الجلسات. وبالفعل يمكنها أن توفر فرصا هامة لأعضاء المجلس لتبادل الآراء مع الأمانة العامة بشان التطورات الجديدة في حالات ومناطق شتى من العالم مع إمكانية الردع والمساعدة على تسوية النزاعات في مراحلها الأولى. وفي رأينا أن هذا النوع من الجلسات غير الرسمية، إذا ما تم تشجيعه، سيمكّن من الحصول بسرعة على المعلومات، ويعطي مجالا للمجلس لكي يتصرف بصورة وقائية. لذلك نشجع على زيادة التأمل في هذه المسألة لاستكمال مفهوم استكشاف الآفاق وبذلك يساعد على تبديد التحفظات الحالية نحو أداة يمكن أن تكون هامة حقا بقدر ما يتعلق الأمر بالوقاية.

ونتوق إلى هذه المناقشة. وأنا متأكد من أنها ستكون مثمرة وستحظى بمساهمات جميع أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس على حد سواء. كما أنني متأكد من أن المجلس سوف يستمع وسيتابع المسألة في الأشهر المقبلة، لا سيما في الفريق العامل غير الرسمي. وعلي أن أقول أنه مما يبعث على الارتياح لدي بشكل خاص بوصفي اترأس الفريق العامل. لقد

عولت على تأييد جميع الأعضاء وتكريس الأمانة العامة، وأنا متأكد من أننا سنجعل العمل الجاري يفضي إلى خاتمة ناجحة.

بناء على العمل الجاري حاليا، في العام المقبل سوف يواصل الفريق العامل غير الرسمي المناقشات التي دارت في الفريق العامل والأفكار والمقترحات التي ستتمخض عنها هذه المناقشة. وآمل، أن نعمل في العام المقبل على تقييم التحسينات التي تحققت عندما يعقد المجلس المناقشة المفتوحة المقبلة بشأن أساليب العمل وتنفيذ المذكرة ٥٠٧. ومن الحيوي بالفعل أن نأخذ في الحسبان الأهمية التي تعلقها جميع الدول في المنظمة على هذه المسألة، أي أن يواصل المجلس تنظيم هذه المناقشات على أساس سنوي.

ولا بد لنا من أن نسلم بأن بعض التحسينات قد تحققت في السنوات الأخيرة بيد أنه يوجد دائما مجال للتحسين. وأساليب العمل هي عمل جار دائما ولا يمكن أبدا أن تنتهي، والمصلحة المشتركة في هذه المسألة تتجلى في المشاركة الرفيعة المستوى هنا اليوم، وهي دليل أيضا على أهمية المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة.

في الختام، لدي كلمة أخيرة أود أن أقولها فيما يتصل بجوانب الشفافية وعمل الأمانة العامة الرائع في توفير مزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت، بما في ذلك نشر المعلومات عن الولايات ودورات تقديم التقارير والاستعراض التحليلي والإحصائي للمجلس خلال السنة الماضية والذي يعتبر حقا مساهمات هامة في تعزيز تفهم عمل المجلس والاتجاهات والتطورات الجديدة في مجال السلم والأمن الدوليين.

وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي، أشيد بجهود الأمانة العامة في إعداد هذه المجموعة الجديدة من الأدوات الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بالقدرات الجديدة التي يوفرها موقع المجلس على شبكة الانترنت، وأدعو جميع الوفود المهتمة إلى الوصول إليه وتصفحه.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن موضوع ظل يحظى بقدر كبير من الاهتمام من جانب الدول الأعضاء. كما اشعر بالامتنان على المذكرة المفاهيمية (S/2012/853، المرفق) التي أعدتها الهند والبرتغال لتوجيه مناقشتنا، وهي تقدم لنا قائمة هامة للجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وتحديثها والتدابير الإضافية التي ينبغي أن نتخذها لمواصلة عملنا في ذلك الصدد. كما أود أن اشكر وان أهنئ على وجه الخصوص السفير جوزيه فيليبي مورابيس كابرال، رئيس الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ليس على البيان الذي قدمه في فوره فحسب، بل أيضا على الأعمال الجدية للغاية التي اضطلع بها هذا العام برئاسته لتلك الهيئة الفرعية للمجلس، التي قدمت إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في ذلك المجال.

وفي ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، يجب أن يكون هدفنا الرئيسي تحديد المجالات والمسائل التي تتطلب اهتمام مجلس الأمن بغية تحقيق درجة أكبر من الشفافية والمشاركة والفعالية والمساءلة إذ يضطلع المجلس بمسؤولياته في صون السلام والأمن الدوليين. وخلال الأشهر الأخيرة، أحرزنا بعض التقدم. فمن ناحية، تلقينا في ٥ حزيران/يونيه مذكرة من الرئيس (S/2012/402) تستكمل المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق الوثيقة (S/2012/507) فيما يتعلق بترشيد موارد خدمة المؤتمرات وتعزيز التفاعل. وتتعلق جوانب إجرائية هامة أخرى بحملة الأقلام، ورؤساء الهيئات الفرعية، والمناقشات المفتوحة، وإعداد التقرير السنوي للجمعية العامة، والتقييمات الشهرية التي تجرى في ظل كل رئاسة للمجلس. ونحن متأكدون من أن المناقشات بشأن تلك المسائل ستستمر في الفريق العامل، ومن أننا سنتمكن، قبل نهاية هذا العام، من اعتماد مبادئ توجيهية جديدة لأعمال المجلس في المستقبل.

كما أحرزنا تقدما في كفالة توزيع أكثر إنصافا لأعمال المجلس خلال العام بتعديل الولايات وفترات تجديدها وبتنسيق جميع متطلبات تقديم تقاريرها. والتوصيات في ذلك الصدد التي قدمها رئيس الفريق العامل في تموز/يوليه وهي واردة على النحو الواجب في التقرير السنوي الذي قدم للجمعية العامة (A/67/2) قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام تشير إلى مسار العمل الجيد لأعضاء المجلس في جهودهم لتحسين تخطيط أعمال المجلس في المستقبل.

وأود أن أشير إلى بعض المسائل المعلقة والسبل التي يمكن بها أن نعالجها بغية تحقيق المزيد من الفعالية.

أولا، بالنسبة للمناقشات المفتوحة، يعتقد وفد بلدي أن أحد التطورات الهامة التي تسهم في تحسين الشفافية هو زيادة عدد المناقشات المفتوحة التي تنظم كل شهر. وينبغي أن تسهم مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في تلك المناقشات في تحقيق الهدف المتمثل في إيضاح وإثراء المعلومات الأساسية التي يستند إليها المجلس في اتخاذ القرارات. ولذلك، أعربت الدول غير الأعضاء في المجلس عن توقع طبيعي بأنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار شواغلها وإسهاماتها حينما تعتمد الوثيقة الختامية لأي مناقشة وهي – في معظم الحالات – بيان رئاسي.

ثانيا، تشكل الممارسة المتبعة لاجتماع رئيس المجلس كل شهر مع الدول الأعضاء للنظر في جدول الأعمال المؤقت والتعليق عليه ممارسة مفيدة للغاية وهي تقدم إسهاما كبيرا في شفافية أعمال المجلس. ويتوقع الميثاق والنظام الداخلي المؤقت للمجلس دعوة الدول غير الأعضاء في المجلس إلى الاشتراك في المداولات بشأن الحالات التي يمكن أن تؤثر على المصالح المباشرة لهذه الدول. ولذلك هناك أحكام معينة تمكنها من الاشتراك في تلك الجلسات.

علاوة على ذلك، في المذكرة المفاهيمية المذكورة بالفعل، هناك إشارة إلى أهمية زيادة تفاعل المجلس وأعضائه مع الأطراف المهتمة الأخرى. ونرى أن المجلس سيجني فعلا فوائد كبيرة، إذا أنشئت آلية لتحسين صلاته، على سبيل المثال، مع المنظمات الإقليمية التي تتحمل مسؤوليات فرعية أو تكاملية عن صون السلام والأمن الدوليين، والبلدان المساهمة بقوات ورؤساء التشكيلات الخاصة بكل بلد على حده التابعة للجنة بناء السلام.

وأود هنا أن أشيد بالمساعدة البالغة الأهمية التي يتلقاها المجلس من الأمانة العامة على أساس مستمر وبأقصى قدر من الحصافة. وفي العام الماضي، شهدنا الجهود الهامة التي بذلت لتحسين موقع المجلس على شبكة الانترنت، وجهود الأجهزة الفرعية للمجلس والأدوات المتاحة لجميع الدول الأعضاء وللجمهور عموما، بما في ذلك، بالأخص، المرجع المفيد للغاية لممارسات مجلس الأمن. ونشعر بالامتنان على الأعمال التي أنجزت والموارد التي استثمرت في ذلك الصدد، وهي أدت إلى زيادة مشهودة في شفافية أعمال المجلس وتحسين صورة المجلس في نظر الجمهور العام.

وأخيرا، نعتقد أن المناقشات بشأن المسائل الإجرائية وأساليب عمل المجلس وهيئاته الفرعية، لا سيما لجان الجزاءات، تتسم بأهمية كبيرة، ويمكن لأعضاء المجلس الدائمين وأيضا الأعضاء غير الدائمين أن يقدموا إسهاما كبيرا في المناقشات بغية تحسين أعمال تلك الهيئات. ونرى أن من الأهمية بمكان المضي في ذلك الاتجاه.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نولي أهمية خاصة لمناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. وكون المناقشة تعقد الآن في شكل مفتوح للمرة الخامسة على التوالي يدل على الاهتمام الثابت الذي يوليه المجلس لاقتراحات الدول الأعضاء بشأن تحسين الجوانب الإجرائية لأعمال المجلس، مع إدراك أن أساليب العمل نفسها وأي تعديلات ممكنة محتملة تقع في نطاق مسؤولية المجلس

نفسه. وتلك مسألة حساسة للغاية في سياق إصلاح المجلس، وينبغي ألا تكون مناقشة ذلك الموضوع خاضعة للنزعة الغوغائية. وتتطور إجراءات المجلس باستمرار، على نحو ما يمكن مشاهدته في المعلومات الواردة في البيان الذي أدلى به من فوره رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، السفير جوزيه فيليبي مورايبس كابرال.

وبغية تحسين فعالية وتغيير أعمال مجلس الأمن، علينا أن نسعى لتحسين فعالية وكفاءة عمله في ما يتعلق بمهمته في صون السلام والأمن الدوليين. وتلك هي المسؤولية الأولية للمجلس. وفي المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس، كثيرا ما تطرح مواضيع أوسع، وهي تحديدا، كيفية تمكن المجلس بشكل أنجح وأنسب من التعامل مع المهام التي أوكلها إليه الميثاق.

وفي بعض الأحيان نسمع انتقاد المجلس على تعديه على اختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونحن نشاطر ذلك الشعور بالقلق. ويعلم زملاؤنا تحفظاتنا إزاء المبادرات قيد المناقشة في المجلس في ما يتعلق بمواضيع الساعة، لا سيما المواضيع المتصلة بنوع الجنس. ونرى انه ينبغي للمجلس أن يركز على المواضيع المتصلة بالبلدان وعلى المسائل التي يجب على المجلس اتخاذ قرارات محددة بشأنها.

كما نتفهم دواعي القلق حيال ما إذا كان المجلس يستخدم الفصل السابع من الميثاق أكثر مما يلزم لفرض جزاءات، وهو بالطبع أمر، أقل ما يقال، إن له آثارا إنسانية واضحة. ونود أن نؤكد على أن الاتحاد الروسي يفضل استخدام مجلس الأمن لأداة الدبلوماسية الوقائية والاستثمار في وضع التدابير الرامية إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وينبغي استخدام أحكام الفصلين السادس والسابع بصورة أكمل وأوسع. وينبغي ألا تستخدم تدابير فرض الجزاءات، وبخاصة سيناريوهات استخدام القوة لتسوية النزاعات، إلا حينما تستنفد جميع احتمالات التسوية السلمية للنزاعات، ويكون التهديد للسلام والأمن الدوليين واضحا وان يحظى أي قرار باستخدام الفصل الثامن بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء المجلس.

وأكرر القول إن هذه جميعا مواضيع هامة، ولكنها لا تندرج، في رأينا، تحت عنوان أساليب عمل المجلس. وبطبيعة الحال، فإن الأحكام الأساسية في الميثاق في ما يتصل بحق النقض لا علاقة لها بأساليب عمل المجلس.

ومن أجل زيادة فعالية مجلس الأمن وجعله معبرا عن واقع عصرنا، يجب علينا أن نعمل دون كلل على تحسين أساليب عمله. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأنا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها الرئاسة البرتغالية والتي اكتسب عمل الفريق العامل، تحت قيادتها، دينامية جديدة. ونلاحظ أن الفريق، بطابعه الخاص، يعمل بطريقة منهجية ويتفاعل على نحو ملائم وبناء مع جميع الوفود المهتمة بالأمر من أعضاء المنظمة.

ونعتقد أن أحد المجالات الرئيسية لتحسين أساليب عمل المجلس هو تحسين نوعية تفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل التي تتجاوز صلاحياته. ويتمثل أحد التحديات الحالية فيمواصلة تحسين الأشكال والأساليب الفعالة للحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من هياكل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. ويجب علينا تطوير ممارسة عقد مشاورات فعالة بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام. وندعو إلى زيادة معقولة في عدد المناقشات المفتوحة للمجلس مع الإقرار بالأهمية الكبيرة جدا للمشاورات المغلقة. وصيغة آريا يمكن أن تقوم بدور مفيد في هذا الصدد.

ونحن مقتنعون بأن هدف تحسين كل من شفافية المجلس وطابعه الديمقراطي سيتم تعزيزه عن طريق تحسين تقسيم مسؤوليات القيادة غير الرسمية لمن يُسمون القائمون على صياغة النصوص. ونرى أن الرأي السائد القائل بأن القائمين على صياغة النصوصلهم حق من نوع ما في أخذ الكلمة أولا باستمرار عند مناقشة القضايا ذات الصلة لا أساس له من الصحة. وفي رأينا، أن ذلك لا يكون مبررا إلا عندما يعرضون مشاريع قرارات أمام المجلس وبالتالي فإنهم يمثلونها. وفي جميع الحالات الأخرى، ينبغي أن تكون المناقشات ذات طابع غير رسمي بقدر أكبر وينبغي ألا يكون هناك ما يسمى توجيه.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن أي ابتكارات لتحسين شفافية عمل مجلس الأمن ينبغي ألا تضر بفعاليته أو تقلل من كفاءته. والحوار حول هذا الموضوع الهام يتطلب اتباع نهج مهني متوازن دون تسييس جوهر الموضوع قيد المناقشة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول أساليب عمل مجلس الأمن. ونشيد بالممثل الدائم للبرتغال، السفير جوزيه فيليبي مورايس كابرال، لجهوده المتفانية بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وننوه بالدور الذي يقوم به هذا الفريق العامل في تحسين سبل مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة بوجه عام في أعمال المجلس.

إن اهتمام المجتمع الدولي بأسره بالمسألة قيد النظر واضح وهو ينبع من وظائف مجلس الأمن. فالمجلس، في سياق وفائه بالالتزامات الموكلة إليه بموجب الميثاق، يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي أن يكون مسؤولا أمامها على النحو الواجب. وقد مر ما يقرب من عام على آخر مناقشة مفتوحة للمجلس بشأن أساليب عمله (S/PV.6672)، والتي أُثير خلالها عدد من القضايا الهامة. وخلال هذه الفترة، واصل المجلس تعزيز تنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507)، واتفق على عدة تدابير لزيادة التفاعل والشمول والكفاءة في العمل الداخلي للمجلس، على نحو ما تم نسخه في نهاية المطاف في المذكرة الرئاسية ٤٠٢ الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/402).

كما جرى إيلاء المزيد من الاهتمام لتوسيع مشاركة أعضاء المجلس في عملية صنع القرار ولتحسين الممارسة الحالية في ما يتعلق بصياغة النصوص وتعيين رؤساء الهيئات الفرعية. كما ناقش المجلس سبل ووسائل تعزيز تفاعله مع الدول غير الأعضاء وتحسين تجاوبه مع ما تقدمه من مدخلات وإسهامات. وللأسف، لا تزال هناك عقبات وينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجة الخلافات القائمة. ونأمل أن يأخذ المجلس زمام المبادرة وأن يشرع في عملية إصلاحات حقيقية لمجلس الأمن، تلبي توقعات المجتمع الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن التردد بل وعدم الرغبة، في بعض الأحيان، في تغيير الصور النمطية من خلال الحفاظ على الممارسات القائمة يعقدان عملية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل ذات الأهمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأسباب الإبقاء على النظام الداخلي المؤقت الحالي للمجلس لعقود لا تحتاج إلى شرح أيضا. ومناقشة اليوم بشأن أساليب العمل والإجراءات والممارسات التي يطبقها مجلس الأمن في أداء الوظائف الموكلة إليه بموجب الميثاق تمثل فرصة ممتازة لتحديد نواحي القصور المحتملة في المجالات التي تتطلب التحسين والتعديل.

ونرحب بزيادة عدد الجلسات العلنية للمجلس والتي زادت عن ١٤٥ جلسة في هذا العام. ونوعية هذه الزيادة تتوقف بالتأكيد على استعداد المجلس الحقيقي لأخذ آراء وإسهامات الدول غير الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية بعين الاعتبار، بما في ذلك من خلال التعبير عن مقترحاتها ومدخلاتها في الوثائق الختامية للجلسات العلنية. وبينما نؤكد على أهمية التفاعل الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير التصدي في وقت مبكر للنزاعات والأزمات الناشئة، يتعين أيضا اتخاذ الخطوات الملائمة لتحسين نوعية جلسات الإحاطة بوصفها مصادر للمعلومات في آلية فعالة للإنذار المبكر ومنع نشوب الأزمات.

وينبغي بذل المزيد من الجهود لمواصلة التحسين العملي لمضمون التقارير السنوية للمجلس ونوعية الجزء السردي فيها باعتبارها أداة تواصل رئيسية بين المجلس وعموم الأعضاء. ونرحب بالجهود التي بذلها زملاؤنا من كولومبيا لجعل أحدث تقرير سنوي أكثر اكتمالا وتفصيلا. وفي جملة أمور، هناك ضرورة لإدراج تحليل في التقارير الشهرية التي تعدها الرئاسات التناوبية، والتي ينبغي أن تتضمن أيضا المزيد من المعلومات المتعلقة بمشاورات المجلس بكامل هيئته. كما ينبغي للمجلس أن يلجأ بصورة متكررة إلى عقد جلسات بصيغة آريا لضمان زيادة التفاعل والحوار غير الرسمي مع المجتمع الدولي، على غرار تلك التي تم تنظيمها في أيار/مايو بشأن التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب الصراعات وحلها، والتي كانت مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء وتلكالتي تحظى بمركز المراقب والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وتتمثل مسألة أخرى هامة تتطلب بذل جهود إضافية في إشراف المجلس على تنفيذ قراراته. فمن غير المقبول أن يجري تجاهل قرار لمجلس الأمن، يتضمن مطالب تحتم اتخاذ إجراءات ملموسة، أو أن يتم تفسيره بطريقة ما لتجنب تنفيذه. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحالات التي تنطوي على ترتيبات إقليمية، والمحالة من قبل مجلس الأمن بهدف تشجيع التسوية السلمية للمنازعات أو الصراعات. وغني عن البيان أن صمت مجلس الأمن إزاء التجاهل الواضح لقراراته بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي وإزاء محاولات تقويضها لاعتبارات غامضة أمر خطير ولا يمكن أن يشكل ممارسة مقبولة في أساليب عمل المجلس.

وختاما، أود أن أشير إلى ضرورة أن يعزز المجلس كفاءة وجدوى أساليب عمله. فالتغييرات الطفيفة في أساليب العمل ستحفز وتشجع على إجراء إصلاحات عامة يمكن أن تتماشى مع الحقائق المعاصرة. والتحسينات الحقيقية ستتطلب إجراء تغيير في النهج تجاه تغليب المصلحة العامة والجماعية على المصالح الوطنية والفردية للدول.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الترتيب لمناقشة اليوم المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2012/853، المرفق). ونحن أيضا ممتنون جدا للعمل الذي اضطلع به رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، سفير البرتغال، وكذلك للعرض الذي قدمه اليوم.

ترحب ألمانيا بالجهود المتزايدة للمجلس للتفاعل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك عموم أعضاء الأمم المتحدة، وطلب مدخلات منها. والمناقشات المفتوحة والجلسات بصيغة آريا وعقد حوارات تفاعلية هي صيغ يجري استخدامها بشكل منتظم وبنجاح لضمان التواصل وتبادل المعلومات، وهما أمران حيويان لأداء المجلس.

كما تشكل، أيضا، الإحاطات الإعلامية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية تحسنا مهما بشكل خاص، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى النظر في إجراء استكشاف للآفاق من هذا القبيل كل خلال مدة رئاسته. ونرحب أيضا بزيادة استخدام التكنولوجيات الحديثة، مثل التداول عن بعد عن طريق الفيديو، فيتعزيز كفاءة إجراءات المجلس وحسن توقيتها.

إن إرساء علاقة تفاعلية وديناميكية مع العديد من المحاورين، مثل الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بمواضيع بعينها، أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالوفاء بولاية المجلس، وسلط الحوار التفاعلي الذي عقده المجلس في وقت سابق من هذا العام مع رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام الضوء بوضوح على إمكانات تحقيق المزيد من التعاون بين الهيئتين. على سبيل المثال، ينبغي النظر أيضا في مشاركة الرؤساء في المشاورات التي يجريها المجلس، ليضمن بنفس القدر من الأهمية عرض منظور أوسع لبناء السلام في المجلس.

إننا نؤيد أيضا تعزيز إشراك المنظمات الإقليمية في أعمال المجلس. يمكن لهذه المنظمات الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز منع نشوب الصراعات والوساطة وبناء السلام كل في منطقتها، وبالتالي تكمل بفعالية دور المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى نجاح الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر بشأن السلام والأمن في الشرق الأوسط (S/PV.6841)، الذي ركز على التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من تحقيق الكثير من أجل تحسين أساليب عمل المجلس، فإننا نتطلع إلى الانتهاء من العمل الذي يجري حاليا. لذلك، أود تقديم لمحة موجزة بشأن موقف ألمانيا من بعض النقاط الرئيسية.

وفيما يتعلق بحملة أقلام ورئاسات الهيئات الفرعية، فإننا نرى أن جميع أعضاء المجلس مؤهلون للاضطلاع بتلك المهام، وأنه ينبغي على نحو متزايد إسناد مهام حملة الأقلام إلى الأعضاء المنتخبين. إن ألمانيا حاليا حاملة قلم بشأن أفغانستان، وتترأس العديد من الهيئات الفرعية. وقد شكل ذلك تجربة إيجابية للغاية.

كما يتعين أن تجري المشاورات بشأن تعيين حملة الأقلام ورؤساء الهيئات الفرعية للسنة التالية، بعد فترة وجيزة من إجراء انتخابات الأعضاء غير الدائمين وقبل نهاية هذا العام، وينبغي أن تكون شاملة للجميع. ويتعين أن تكون ولايات الأفرقة العاملة مرنة ومفتوحة للتعديلات اللازمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أصرح بأن ألمانيا مستعدة للنظر في توسيع نطاق ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وذلك لتشمل أيضا المسائل المتعلقة بعدم تعاون الدول في سياق قيام المجلس بإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يخص مسألة تعزيز التفاعل في سياق المناقشات المفتوحة، تعتبر ألمانيا هذه المناقشات فرصة مهمة لأن يستفيد أعضاء المجلس من مشاركات الدول غير الأعضاء. ولذلك فإننا نؤيد التعميم المبكر للمذكرات المفاهيمية على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتقديم الملاحظات الختامية من قبل الرئاسة.

ويمكن إجراء المزيد من التحسين للتقرير السنوي للمجلس وللتقييمات الشهرية. وينبغي للرئاسة المسؤولة عن إعداد التقرير السنوي مواصلة التشاور بشكل غير رسمي مع الدول غير الأعضاء قبل إصدار التقرير بوقت كاف، وتقديم تقرير إلى أعضاء المجلس بخصوص المقترحات والتوقعات التي أثيرت خلال تلك المشاورات. وبما أن التقييم الشهري يعد تحت مسؤولية الرئاسة، ينبغي أن يتيح انعكاسا أكثر موضوعية لوجهات نظر الرئاسة وتحليلا لأعمال المجلس كل في شهرها.

إن إصلاح أساليب العمل جزء من إصلاح شامل أوسع. واسمحوا لي من ثم أن أكون واضحا. يجب ألا نقف عند حد معالجة أساليب العمل. بل ما هو مطلوب هو إجراء إصلاح هيكلي لمجلس الأمن، إصلاح يجعله أكثر تمثيلا للعالم الذي

نعيش فيه اليوم؛ ومن شأنه إضفاء المزيد من المصداقية على قرارات المجلس، ومن ثم تحقيق المزيد من الفعالية. والرغبة في إجراء إصلاح حقيقي وفعلي واضحة أكثر من أي وقت مضى. وتعتبر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء صغيرها وكبيرها، المنتمية إلى العالم النامي والعالم المتقدم النمو الإصلاح الهيكلي السليم أفضل وسيلة للمضي قدما. وسيعالج أي شيء آخر الأعراض فقط، وليس الأسباب الجذرية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا السفير موريس كابرال على تهيئته المناخ الملائم لمناقشتنا، وترؤسه الحيوي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إننا نلتقي اليوم لمناقشة الكيفية التي ندير بها أعمالنا، ومن أجل الاستماع إلى أفكار ووجهات نظر عموم الأعضاء. وذلك موضوع مهم. ومع ذلك، عندما ننظر في مسألة أساليب العمل، يجب أن يكون أعضاء المجلس متنبهين إلى عدم إعطاء الانطباع بأنهم مهتمون بالعملية أكثر من اهتمامهم بالمنتج. وسيتمثل الاختبار الرئيسي لمجلس الأمن دائما في فعاليته فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها في جميع أنحاء العالم. وما نقوم به هنا في نيويورك مهم كمنتدى للمناقشة وصياغة سبل التعامل مع الأحداث، ولكن يجب علينا ألا ننسى أن هدفنا الرئيسي يتمثل في مسؤولية إحداث تغيير في الميدان، وإنقاذ الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال من المعاناة خلال الصراع.

وفي خضم سعي المجلس إلى القيام بهذا الواجب الرسمي، أعتقد أنه يتعين إحداث التوازن بين مبدأين، بغية توجيه الأساليب التي يؤدي من خلالها المجلس ذلك العمل. أولا، ينبغي للمجلس أن يكون متشددا فيما يتعلق بسعيه لتحقيق الفعالية. يمكن للسرعة أن تكون حاسمة فيما يخص التعامل مع حالات متقلبة لصراع متصاعد. ونحن بحاجة إلى أن نلتقي في إطار مجموعة متنوعة من الدول تمثل العالم، ونتوصل إلى حلول سريعة وحاسمة يمكن أن تحدث فرقا على أرض الواقع.

وقد دافعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عن العديد من أساليب العمل الرامية لتحسين فعالية المجلس. ودعونا إلى زيادة استخدام التداول عن بعد عن طريق الفيديو، الذي أصبح لحسن الحظ، عنصرا جديدا في مشاورات المجلس. وقد نجحنا في توفير الوقت والمكان للعمل الهام الذي تقوم به الهيئات الفرعية للمجلس، وقلنا بأن على المجلس الاضطلاع بمسؤوليته فيما يخص منع نشوب الصراع، إلى جانب إدارته. لذلك، أدخلنا دورات استكشاف الآفاق الشهرية، التي في حالة اليمن، على سبيل المثال، شجعت المجلس على إيلاء المزيد من الاهتمام لعلامات الإنذار المبكر، وأعطتنا دافعا لاتخاذ إجراءات حاسمة. إنني أقر بأننا قد فشلنا في إقناع جميع أعضاء المجلس الآخرين بقيمة هذه العملية، ولكني أشعر بخيبة أمل لعدم سماعي أفكارا بديلة من المعارضين لممارسة مسؤولياتنا فيما يخص منع نشوب الصراعات.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يكون شفافا وبالتالي مساءلا أمام أعضاء الأمم المتحدة، والعالم بأسره. إن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة مشروعة في ما يقوم به المجلس، أو في الواقع، فيما لا يقوم به. ولذلك من الصواب، إصغاء المجلس لجميع باقي أعضاء الأمم المتحدة، والانخراط معهم، سواء من خلال المناقشات المفتوحة مثل هذه التي تعقد اليوم، أو من خلال أشكال أخرى، تشمل الحوارات غير الرسمية أو اجتماعات صيغة آريا التي دافعنا عنها إلى جانب أعضاء آخرين في المجلس. كما نتشاطر أيضا رأي الذين يعتقدون بأنه ينبغي للتقارير الرسمية للمجلس أن تكون أكثر توسعا، وأكثر تحليلا، وعند الاقتضاء، أكثر انتقادا للذات.

إننا بحاجة أيضا إلى الحفاظ على تحديث جدول أعمال المجلس وشموله لكل المستجدات. وعلى حد علمي، لم يجر إدخال بند واحد جديد إلى جدول الأعمال الرسمي خلال الثمانية عشر شهرا الماضية. فهل بقي العالم جامدا خلال تلك الفترة؟ إننا نشهد حالة غريبة حيث تشمل قائمة البنود قيد نظر المجلس مسألة إقليمية، لم يتم مناقشتها منذ عام ١٩٤٩، ولكنها لا تشمل سوريا أو اليمن، وكلتاهما شكلت شغلا شاغلا رئيسيا للمجلس خلال عام ٢٠١٢. وهذا ليس صيتا جيدا لاستجابة وشفافية إجراءاتنا. إذ كيف يمكن أن نكون مساءلين كما يجب أمام أعضائنا، إذا كنا عاجزين حتى عن أن نكون صرحاء بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا؟

حسب جورج برنارد شو، فإن القاعدة الذهبية تتمثل في عدم وجود قواعد ذهبية. في مجلس اليوم، توفر قواعدنا وممارساتنا وسوابقنا توجيهات قيمة لعملنا، ولكن حتى ونحن نحترم القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن نتجنب التزمت فيما يخص الممارسات السابقة، ويجب أن نكون على استعداد للابتكار وتكييف إجراءاتنا مع العالم الحديث. وقد يعني ذلك التكيف مع التكنولوجيا الحديثة، من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي وإلغاء شرط استخدام أجهزة الفاكس.

غير أن هذا يعني أيضاً أن على المجلس أن يبذل جهداً أكبر للتفاعل مع أعضاء الأمم المتحدة والشعوب التي يمثلونها في المنظمة.

أخيراً ومن حيث الأساس، لا بد أن يكون مجلس الأمن فعالاً إلى أقصى درجة ممكنة في معالجة المشاكل التي يواجهها العالم اليوم. وهذا يتطلب النظر في أي أساليب عمل من شأنها أن تنهض بالعمل المدروس والحاسم في مجلس الأمن.

السيد لي باودنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمبادرة الهند بعقد جلسة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وجلسة اليوم، وهي خامس مناقشة مفتوحة يعقدها المجلس حول الموضوع، تعبر تماماً عن الأهمية التي يوليها المجلس لمسألة تحسين أساليب عمله وتبين اهتمام المجلس بآراء الدول الأعضاء.

وقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال، وأود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البرتغال كرئيس للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

كما أن الصين تدعم وتعلق أهمية على التحسن المطرد في أساليب عمل المجلس بما يعزز سلطته وفعاليته وشفافيته ويتيح له الاضطلاع على نحو أفضل بالولاية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. وبفضل الجهود المعتبرة لأعضاء المجلس، أحرز المجلس الكثير من التقدم على صعيد تحسين أساليب عمله.

عدد الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس سجل زيادة كبيرة. والإحاطات الإعلامية الشهرية التي تقدمها الرئاسة المتناوبة للمجلس لغير الأعضاء حول برنامج العمل الشهري أصبحت ممارسة راسخة في المجلس. ويستخدم مجلس الأمن بفعالية أشكالاً مختلفة، كالحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا، لتعزيز التحاور والتفاعل مع الدول الأعضاء ذات الصلة والتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. والاجتماعات المشتركة السنوية التي تعقد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ساعدت على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا. وبمعاونة الأمانة العامة، تطبق على نطاق واسع تكنولوجيات مختلفة للمعلومات والاتصالات في عمل مجلس الأمن، مما أتاح له الاستجابة بسرعة أكبر وعلى الفور للتطورات الناشئة وسمح لغير الأعضاء في المجلس

بالتعرف على أنشطته في حينه. كما أن الموقع الشبكي الرسمي للمجلس بعد تحسينه بات يتيح لمستخدميه الآن مزيداً من المعلومات.

وميثاق الأمم المتحدة ينص على أن يعتمد مجلس الأمن نظامه الداخلي الخاص به. وما زال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. والصين تؤيد التنفيذ الكامل لمذكرة الرئيس (S/2010/507) بشأن هذا الموضوع، وتؤيد الاستمرار في مناقشة الاقتراحات والتدابير العملية. وأود أن أركز وأسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، خلال السنوات الأخيرة، زاد عبء عمل المجلس بشكل مطرد. وينبغي للمجلس أن يركز على استخدام موارده المتاحة على نحو فعال وعلى معالجة القضايا الرئيسية الملحة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. كما أن عدد المسائل المواضيعية التي يعالجها المجلس يزداد باستمرار، وبعضها يقع خارج نطاق ولاية مجلس الأمن، وينبغي للمجلس أن يولي الاهتمام للشواغل التي تعرب عنها الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماماً أكبر للدبلوماسية الوقائية واستخدام السبل السلمية كالوساطة والمساعي الحميدة لتسوية النزاعات وتلافي الاستخدام المتكرر للتهديد بالجزاءات والتدابير القهرية الأخرى. وينبغي إنشاء آلية فعالة لرصد تنفيذ ولاية المجلس تجنباً للأعمال التي قد تنطوي على إساءة استخدام ولايات المجلس أو تجاوزها.

ثالثاً، وقبل اعتماد قرارات المجلس أو الموافقة على البيانات الرئاسية، ينبغي للمجلس أن يجري مفاوضات ومشاورات كاملة وفي أناة كيما يتوصل إلى توافق آراء عريض القاعدة. وفي إطار تلك العملية، من المهم أن يفسح الوقت الكافي لجميع أعضاء المجلس للنظر في النصوص ودراستها. وعلى المجلس أن يتجنب الدفع بنصوص ما زالت هناك خلافات كبيرة بشأنها، صوناً لتضامن المجلس.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز تفاعله وحواره مع غير الأعضاء في المجلس وأن يولي اهتماماً أكبر بآراء الدول الأعضاء ذات الصلة بجدول أعمال المجلس. ونؤيد الاستخدام الكامل للآليات المختلفة من جانب المجلس، كالفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بنشر عمليات حفظ السلام وتعديل ولاياتها، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للاتصال بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

خامساً، يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام احترام توزيع العمل، من جهة، وتعزيز الاتصال والتنسيق فيما بينهم، من جهة أخرى. والصين تؤيد جهود المجلس بموجب الفصل الثامن من الميثاق لتعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، تحقيقاً للتآزر.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. ونقدر أيضاً المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفدا البرتغال والهند (S/2012/853، المرفق).

وباكستان تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز لاحقاً خلال هذه المناقشة.

نشكر السفير مورايس كابرال على دوره الريادي وأعضاء الوفد البرتغالي على إدارتهم الفعالة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد سلط السفير كابرال الضوء على بعض الإنجازات المهمة للفريق العامل. ووفد باكستان أسهم بنشاط في ذلك الجهد الجماعي.

إن تحسين أساليب عمل المجلس جزء لا يتجزأ من إصلاح شامل لمجلس الأمن، وهو هدف يتشاطره سائر أعضاء الأمم المتحدة. ويشجعنا ما نلاحظه من اهتمام متزايد بأساليب

العمل داخل مجلس الأمن ذاته. وتنظيم المناقشات المفتوحة دليل على الأهمية التي يوليها المجلس لتلك المسألة والاهتمام البالغ الذي تثيره بين العضوية العامة. وينبغي لنا أن نعزز هذا التوجه. ولن تترجم هذه المناقشات إلى منافع ملموسة إلا من خلال متابعة فعالة. وعلى المجلس أن يناقش بمزيد من التفصيل الاقتراحات القابلة للتنفيذ العملي والتي تنبع من المناقشة هذه بغية تفعيلها. ودور الفريق العامل له أهميته المستمرة في هذا الإطار. وتنفيذ مذكرة الرئيس S/2010/507 عمل يجري على قدم وساق. ونرى أن هذا التنفيذ ينبغي أن يدمج جوانب موضوعية إضافية في أساليب العمل مع إضفاء الصفة الرسمية عليها، إلى جانب استعراض حالة التدابير التي جرى إدماجها بالفعل أيضاً.

ونود التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية في هذه المناقشة.

أولاً، الشفافية والديمقراطية والشمول أمور أساسية لتحسين أساليب عمل المجلس. وترى باكستان أن النهوض بتلك المبادئ سيعزز مساءلة المجلس أمام عضوية الأمم المتحدة.

ثانياً، إن أهمية أساليب العمل ليست إجرائية فحسب. فالمسائل المتصلة بذلك، وخاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرارات، تتقاطع مع كامل جدول الأعمال الموضوعية للمجلس، بما في ذلك عمل هيئاته الفرعية. ولذلك، لا عجب أن تعتبر عضوية الأمم المتحدة أن لها مصلحة مباشرة في المسألة.

ثالثاً، إن تحسين أساليب العمل من شأنه أن يعزز فعالية المجلس أيضاً. غير أن فعالية المجلس، وبالتالي مصداقيته، رهن بالإرادة السياسية لأعضائه وتنفيذ قراراته ومقرراته. ونرحب بالتدابير الإضافية بشأن موارد المؤتمرات والتفاعل التي أقرت في المذكرة الرئاسية المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/402). وتوزيع عبء العمل الدوري للمجلس بشكل أكثر توازناً على مدار السنة، كلما أمكن، وعلى أساس كل حالة على حدة، يمكن أن يحسن التخطيط أيضاً. وجهود الأمانة العامة من أجل تعزيز إتاحة المعلومات والبيانات، بما في ذلك عن طريق الموقع الشبكي للمجلس، تستحق التنويه بصورة خاصة.

وأود أن أشير إلى بعض المجالات التي لم تشهد ألا تقدماً محدوداً أو بطيئاً وتتطلب مزيداً من الجهود المتضافرة.

أولاً، فيما يتعلق بالشفافية، لا بد من إعطاء معنى حقيقي للمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت، التي تنص على أن ”تعقد جلسات المجلس مفتوحة، ما لم يقرر خلاف ذلك“. وينبغي أن تبقى المشارات المغلقة في حدها الأدنى لتكون استثناء.

أما في داخل المجلس، فإن عملية صنع القرارات ينبغي أن تكون أكثر شفافية وشمولاً. وهذا يقتضي الإشراك والتشاور مع جميع الأعضاء، وإتاحة الوقت الكافي للنظر في المسائل المطروحة وإجراء مفاوضات مناسبة حول مقررات المجلس.

وينبغي رفض الاتجاه إلى اتخاذ القرارات على علاتها. وتدعم باكستان المناقشات التي لا يزال الفريق العامل يجريها بهدف تعزيز الشفافية والشمول في الممارسة المتعلقة باتخاذ القرارات، علاوة على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية، ما داما يرتبطان ارتباطا وثيقا بذلك الهدف.

ويجب علينا – من أجل تحسين وصول ومشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس – أن ننفذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق على نحو كامل، في سياق عمل المجلس وعمل الهيئات الفرعية التابعة له على حد سواء. وتوفر اجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية آليات إضافية للتفاعل مع الدول غير الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة. ومن المناسب أيضا أن تلتزم المذكرة الرئاسية ٤٠٢ أيضا بتعزيز التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، والسعي إلى معرفة وجهات

نظرها على وجه التحديد. ويتمثل جانب هام من جوانب التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، في ضمان الأخذ بوجهات نظر تلك الدول في مداولات المجلس، فضلا عن عملية صنع القرارات والنتائج التي يتم التوصل إليها. وتدعم باكستان أيضا التدابير الهادفة إلى تعزيز التفاعل في المناقشات المفتوحة، بما في ذلك البيانات التي يدلي بها بالتناوب ممثلو الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.

ونظرا للدور المحوري لعمليات حفظ السلام في عمل المجلس، فإننا نرى أن من الضروري تعزيز التفاعل والتشاور على المستويين الموضوعي والعادي مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي للمجلس أيضا تعزيز التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية، وأن يكون أكثر تماسكا واتساقا في نهجه، كي يكون ذلك التعاون أكثر فعالية.

وينبغي أن يعوّل المجلس أكثر على نهج التسوية السلمية للمنازعات، على النحو الوارد في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل تعزيز تبادل المعلومات والتوعية المتعلقة بعمل المجلس، فإنه يجب أن تكون رئاسات المجلس أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال التفاعل – حسب الاقتضاء – مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ووسائط الإعلام، والأمانة العامة، ومع المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام. وبالقدر ذاته فإن التفاعل بين رؤساء الجمعية العامة والمجلس يتسم بأهمية بالغة أيضا.

وفيما يتعلق بلجان الجزاءات، فإن من رأينا أن أفضل الممارسات المتخذة مؤخرا، وخاصة تعيين أمين مظالم للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، تستحق النظر فيما يتعلق باللجان الأخرى. ومن الضروري أيضا أن تكون عملية اختيار وتعيين أفرقة الخبراء العديدة أكثر شفافية وتوازنا وتمثيلاً.

وينبغي للمجلس – من أجل الارتقاء بمستوى كفاءته وفعاليته بصورة شاملة – تكريس مزيد من الوقت والجهد لتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين بما يتمشى مع مسؤوليته الأساسية، إلى جانب الامتناع عن التعدي على ولايات الهيئات الأخرى.

وقد أسهمت الدول الأعضاء غير الدائمين في المجلس إسهامات هامة في تحسين أساليب عمل المجلس على مر السنين. وذلك أمر مفهوم، لأن لدى هذه الدول – بحكم كونها منتخبةً– شعورا بالمساءلة أمام عامة الأعضاء، وهي تتشاطر الشعور العام بالحاجة إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وعلى نقيض ذلك، فإن الأدلة العملية تبيّن عدم وجود ارتباط متبادل بين المقاعد الدائمة وتحسين أساليب العمل. وعليه، فإن إضافة أعضاء دائمين جدد ليس من المرجح أن تحدث تغييرا في ذلك النمط. ومع ذلك فإن التفاهم والتعاون من قبل الأعضاء الدائمين يكتسيان أهمية في تلك العملية. وصحيح أيضا أن الدول الدائمة العضوية في المجلس قد سعت في الآونة الأخيرة إلى الوصول إلى الجمهور على نطاق أوسع.

ختاماً، فإن مصلحتنا المشتركة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وعليه، ينبغي أن نواصل السعي إلى تحقيق ذلك الهدف بشكل جماعي وبقوة.

السيد كندنغا – بريكي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن، وهي الجلسة الخامسة التي تعقد بشأن هذا الموضوع، وما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا تنظر إليه على أنه أمر متعاظم الأهمية. وأنا ممتن أيضا للسفير خوسيه فيليبي موارايس كابرال، سفير البرتغال، على العمل الممتاز الذي اضطلع به بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل

الإجرائية الأخرى، فضلا عن الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها لنا للتو.

تغطي المذكرة الرئاسية المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/507) التي عدلها مجلس الأمن في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) المواضيع الرئيسية التي تعيّن على الفريق العامل غير الرسمي مناقشتها، وهي موضع اهتمام بالغ بالنسبة للمجلس. ويعمل الفريق بمزيد من العزم والتصميم على تحقيق نتائج جيدة، ما دامت مسألة إصلاح أساليب عمل المجلس لا تزال موضع تركيز لاهتمامات رؤساء الدول والحكومات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي قدموا فيه توصية بالفعل بشأن هذا الموضوع (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). وقد بذلت جهود عديدة منذ ذلك الحين في إطار المجلس نفسه. غير أن علينا أن نعترف بأنه لا يزال أمامنا طريق طويلنسير فيه قبل بلوغ الأهداف التي تؤكد على تحقيق مزيد من الشفافية والكفاءة في عمل المجلس. ولذلك السبب فقد ركز الفريق العامل غير الرسمي، منذ عقد المناقشة المفتوحة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6672) عمله على المسائل الجديدة، في حين لا يزال يواصل السعي إلى كفالة التنفيذ الفعال لتلك الأهداف الواردة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧.

وقد أسفر النظر في تلك المسائل الجديدة عن توصيات بشأن مسائل عديدة أخرى بذات القدر من الأهمية. ومن الواضح أن الاستخدام الجيد لموارد المؤتمرات وإعادة ترتيب فترات تجديد الولايات على نحو صائب على مدار السنة، لم يساعدا على توفير مزيد من المال للمنظمة فحسب، بل يساعدان أيضا في تخفيف عبء العمل بالنسبة للدول الأعضاء في المجلس خلال أشهر معينة من السنة.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى مثل الأفراد الذين نصفهم بصناع القرارات ورؤساء الهيئات الفرعية، فإن من رأي بلدي على الدوام أنه ينبغي توخي الشفافية والشمول والمرونة في جميع الإجراءات المتخذة في ذلك الصدد، بهدف تمكين جميع الأعضاء من المشاركة بفعالية وكفاءة في صياغة القرارات وفي عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية. ونأمل أن يتخذ المجلس قرارات بشأن تلك المسائل في أقرب وقت ممكن، بغية تحسين عمله.

وغالبا ما يرد التفاعل بين المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة، خصوصا مع الجمعية العامة، باعتباره موضوعا يثار كلما نناقش مسألة الإصلاح. وفي ذلك الصدد فإن زيادة المناقشات المفتوحة التي تمكّن الدول غير الأعضاء من تقاسم الاهتمامات المشتركة بروح من المسؤولية والتكامل، أمر يستحق الثناء. وقد اقترحت بعض الوفود، في ذلك الصدد، أن تعكس الوثائق التي يعتمدها المجلس في نهاية المناقشات المفتوحة هذه، المواقف التي أُعرب عنها في تلك المناقشات، الأمر الذي يعني تأجيل اعتمادها. وإذ نتشاطر تلك المخاوف، فإننا نرى أنه لا ينبغي التفريط في كلا الأمرين معا، ما دام اعتماد تلك الوثائق سيخضع لمفاوضات مكثفة مع الدول غير الأعضاء، وهي مناقشات ليس مضمونا توصلها إلى نتائج ناجحة دائما، بل يمكن أن تؤدي إلى إعاقة من شأنها أن تؤثر سلبا على النتيجة المرجوة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يرحب بالحوار الجاري بين المجلس والمنظمات أو الكيانات الأخرى في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتتسم مثل تلك الحوارات التفاعلية غير الرسمية، على غرار تلك التي جرت هذا العام مع وفود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبادرة من توغو، ومع الاتحاد الأفريقي بشأن الأزمات في مالي وغينيا - بيساو، بميزة تمكين تبادل الآراء بصورة مباشرة تهدف إلى اتخاذ القرارات بشأن أفضل الإجراءات التي يمكن القيام بها.

يجب أن تستمر هذه المبادرات المحمودة، كما ينبغي أن يتواصل عقد الجلسات بصيغة آريا واجتماعات تبادل

المعلومات والآراء مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة.

لقد كانت الجلسة المعقودة هذا العام بين أعضاء مجلس الأمن ورؤساء بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم بالغة الأهمية، وينبغي أن تصبح ممارسة متّبعة (انظر S/PV.6789).

من المواضيع الأخرى التي ما زلنا نتابعها التعاونُ بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. في سياق التفويض بموجب الفصل الثامن من الميثاق، تكتسب مثل هذه الاجتماعات اهتماماً متزايداً في وقت تبذل فيه بعض المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، جهودا أكبر للبحث عن حلول للصراعات سواء داخل الدول أو فيما بينها. ونشجع بشدة استمرار تلك الممارسة واستمرار اجتماعات تبادل الآراء مع لجنة بناء السلام، التي ينبغي أن تعقد بصورة أكثر انتظاما.

هناك العديد من المجالات التي يجب على مجلس الأمن أن يحسن أساليب عمله فيها. وهي تتسم جميعها بالقدر نفسه من الأهمية، لذلك فلن أعددها الآن. إن أكثر ما يطمئننا هو أن المجلس، الوصي بنفسه على جدول أعماله، قد أحاط علما بأهمية هذا الموضوع ويقوم بمعالجته. يتطلب الأمر الكثير من الوقت لاعتماد جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد، بل يتطلب الأمر وقتاً أكثر لوضعها موضع التنفيذ. يتبدد الحماس الذي يرافق مناقشة واعتماد تدابير تحسين أساليب العمل عندما يتعلق الأمر بتنفيذها. ذلك هو المجال الذي يحتاج إلى المزيد من العمل، إذ لا فائدة من اتخاذ قرار لا يُنفَّذ.

ما هو مؤكد أن الطريق أمامنا طويل، وأننا بحاجة إلى أن نستمر في العمل معا، مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، من أجل بلوغ الهدف المنشود المتمثل في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، بما يمكّن هذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة أن تكون أكثر شفافية ومصداقية.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن أساليب عمل المجلس. لهذا التجمع السنوي أهمية خاصة، إذ لا يتيح الفرصة لعضوية الأمم المتحدة لتقيّم جهود المجلس الرامية إلى إضفاء قدر أكبر من الشفافية والفعالية والشمول في عمله فحسب، بل أيضا لتقدّم اقتراحات وتعليقات تُسهم في تقدم عمل المجلس في هذا المجال. نود أن نشكر الوفدين الهندي والبرتغالي على المذكرة المفاهيمية المشتركة (S/2012/853، المرفق) التي قدماها لهذه المناقشة، ما سييسر نظرنا في هذا الموضوع.

لقد أوكل الميثاق إلى المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن أهمية تلك الولاية، وما تتركه من أثر على أغلبية واسعة من الدول الأعضاء، توضح وتبرر متابعة هذه الدول لأنشطة المجلس وعمله ومشاركتها فيهما، بعد أن لم يعودا مقصورين على حالتي الحرب والسلام التقليديتين، بل باتا يتناولان الآن مسائل معقدة مثل الإرهاب وعدم الانتشار النووي. بينما اتخذ المجلس بالتأكيد خطوات مهمة على مر السنين سواءً لتحسين فعالية عمله أو لفتح أبوابه للدول غير الأعضاء، لا سيما من خلال اعتماد المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2012/507)، فإن بلوغ الحد الأمثل لتحسين فعالية المجلس وشفافيته يتطلب جهداً مستمراً. في ذلك الصدد، يود وفدي أن يدلي بالتعليقات والملاحظات التالية.

أولاً، أود أن أشيد بالسيد خوسيه فيليبي مورايس كابرال، سفير البرتغال، الذي أضفى حيوية جديدة على أعمال الفريق العامل المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى. إنه سيترك أثرا لا يمحى في عمل ذلك الفريق. تقليديا، يتوزع عبء عمل المجلس بصورة غير متكافئة على مدار العام، إذ يغدو برنامج العمل أشد تكثيفاً في حزيران/يونيه وكانون الأول/ ديسمبر. لقد أفلح المجلس في إجراء بعض التغييرات الطفيفة

على تواريخ تجديد الولايات ونشر تقارير الأمين العام وتقارير اللجان المختلفة حتى تتوزع بالتساوي على العام بأكمله. ساعد ذلك في الحد من الضغط على الأمانة العامة.

اتخذ المجلس عددا من الخطوات لتحسين الاستفادة من الموارد المتاحة له، بما في ذلك التشاور في موضوعين خلال الجلسة الواحدة. سمح ذلك بتحقيق وفورات في الميزانية، أعيد توزيعها على الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. نحن نؤيد استخدام المجلس الأساليب الجديدة في تكنولوجيات المعلومات، لا سيما التداول بالفيديو في حالة الإحاطات المخصصة. يستطيع المجلس أن يستخدم الصيغ العديدة الممكنة لعقد جلساته. نلاحظ أن عدد الجلسات العلنية في ازدياد. ولا يزال من رأينا أن الصيغة المختارة لكل جلسة يجب أن تأخذ في الاعتبار حساسية الموضوع قيد النظر وطبيعته، والسياق المقرر فيه النظر في ذلك الموضوع.

تعزز المناقشات المفتوحة التفاعلات والعلاقات بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن هذه المناقشات ينبغي أن يكون لها نطاق محدد وأن تركز على مواضيع محددة. ينبغي أن يستفيد المجلس في مداولاته الاستفادة الكاملة من الآراء والمقترحات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، التي يجب أن يتاح لها الوقت الكافي للتحضير لمثل هذه المناقشات.

وينبغي أيضا أن يستفيد المجلس الاستفادة المثلى من تفاعلاته مع البلدان التي تسهم لعمليات حفظ السلام بقوات شرطة وقوات عسكرية عند مناقشة ولاياتها أو تجديدها. ينطبق الأمر نفسه على لجنة بناء السلام وشتى تشكيلاتها القطرية المخصصة، التي ينبغي أن توجه لها الدعوة بانتظام للمشاركة في أعمال المجلس حتى تؤخذ آراؤها ومقترحاتها في الاعتبار الكامل.

الجلسات الإعلامية للدول الأعضاء وللصحافة بشأن برنامج العمل، التي تنظمها رئاسة المجلس شهريا، فرصةٌ ممتازة لمناقشة عمل المجلس اليومي وأهداف وأولويات كل رئاسة من الرئاسات. من شأن زيادة مشاركة الدول الأعضاء في تلك الجلسات أن تعزز أهميتها.

لقد تأسس تعاون أقوى بين المجلس وعدد من المنظمات الإقليمية. ولا يسعنا إلا أن نرحب بذلك. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن المجلس يتفاعل بدرجة أكبر مع جامعة الدول العربية، وأن بيانا رئاسيا قد اعتُمد في أيلول/سبتمبر، تحت الرئاسة الألمانية، يطالب بتعزيز هذه الشراكة (S/PRST/2012/20). وبإمكان المجلس أن يعيد أيضا التأكيد على تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. لقد أثبتت المنظمات دون الإقليمية أن بإمكانها أن تضطلع بدورٍ مهم إلى جانب المجلس في حل الأزمات الأخيرة التي يؤثر كل منها على منطقتها.

لقد شهد التقرير السنوي الذي قدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/67/2) العديد من التحسينات سواء من حيث الشكل أو المضمون. التماس آراء الدول الأعضاء قبل صياغة التقرير ممارسة ينبغي مواصلتها وتعزيزها.

تحتل الهيئات الفرعية والأفرقة العاملة الآن مكانة مهمة في أعمال المجلس، ويتولى رؤساؤها أعباء ثقيلة. قبل أن تسند الرئاسات الدورية إلى الأعضاء المنتخبين للمجلس، ينبغي أن تتاح لهم الفرصة حتى يعبّروا عما يفضلونه فيما يتعلق بالدور الذي يرغبون في أدائه.

وأخيرا، فإننا نلاحظ بارتياح أعمال شعبة شؤون مجلس الأمن، لا سيما إنشاء موقع المجلس على الإنترنت بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. يحتوي الموقع على معلومات شاملة ومحدثة عن أنشطة المجلس وأنشطة هيئاته الفرعية. نحن ندعم هذا الجهد بقوة.

تبين المشاركة الكبيرة في مناقشة اليوم من قبل معظم زملائي بوضوح الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء لعمل المجلس. ينبغي أن تستمر الجهود في تحسين أساليب عمل المجلس. ونحن نعتقد أنه ينبغي متابعة جهود التحسين من خلال إجراء استعراض دوري للمذكرة الرئاسية ٥٠٧ وبمشاركة أكثر فعالية من أعضاء المجلس في هذا المسعى.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الهندية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة التي أصبحت سنوية الآن في أساليب عمل مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السفير موريس كابرال على قيادته لفريق العمل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

يحدد المجلس جدول أعماله وإجراءاته. إنها مؤقتة وتسمح بتباين الممارسة وفقا للاحتياجات. وهذا في مصلحة المجلس الذي يمكنه تكييف نفسه مع المتطلبات الجديدة. يوضح استعراض عام ٢٠١٠ الوارد في مرفق المذكرة الرئاسية S/2010/507 بشأن الممارسات الجيدة للمجلس أساليب عملنا. سأتقدم بملاحظتين على هذا الأساس.

أولاً، هنالك جهود بذلت لتحسين أساليب عمل المجلس. لقد تم تعزيز الطبيعة العلنية والشفافية في المناقشات على وجه الخصوص. وأود أن استشهد بأربعة أمثلة.

أولاً، أصبحت أغلبية جلسات المجلس الآن عامة أو تحتوي على جزء عام. ونحن نعتقد أن صيغة المناقشة المفتوحة ينبغي أن تسود في المسائل ذات الأهمية العامة. نود على وجه الخصوص أن نسمع في كثير من الأحيان من المفوض السامي لحقوق الإنسان في المجلس، وليس في المشاورات.

وثانيا، بناء على مبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة أصبح هناك حوار منتظم الآن مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. علينا أن نحرص الآن على محتوى مثل هذا الحوار بمساعدة من جميع الوفود المهتمة.

وثالثاً، يجتمع رئيس المجلس بانتظام مع رئيس لجنة بناء السلام ومع رؤساء الكيانات القطرية الذين توجه إليهم دعوات للمشاركة في مناقشات المجلس.

أخيرا، وبفضل موقع المجلس بعد تجديده والمستندات المحدثة بانتظام في جميع الولايات والعمليات، يمد الرئيس والأمانة العامة جميع أعضاء ومسؤولي المنظمة بالمعلومات التي يحتاجون إليها فيما يتعلق بأعمال المجلس بجميع اللغات الرسمية.

هناك تطورات أخرى هذه السنة. ناقش الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٢ التوصيات التي طرحتها الدول خلال المناقشة المفتوحة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6672). وهذا يبين اهتمامنا بالاستماع إلى أفكار جميع الدول. تم الوصول إلى نقاط اتفاق بشأن الاستخدام الأفضل لموارد المجلس وبتفاعل أكبر في مشاوراته.

ملاحظتي الثانية أنه يمكننا مواصلة إحراز التقدم والابتكار. أولا، نحن بحاجة إلى استخدام أفضل للأدوات المتاحة لنا. وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى البعثات الميدانية التي تمكن أعضاء المجلس من المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية. من المناسب أن نستخلص فوائد أكبر من مثل هذه البعثات برسم أهدافنا بشكل أكثر تحديدا، وبضمان القيام بمتابعة للنتائج المستخلصة من عمليات الانتشار هذه.

ثانيا، يعقد المجلس الآن بانتظام عمليات تبادل مع إدارة الشؤون السياسية في الحالات التي تنذر بخطر يبرر اهتماما خاصا. دعنا نذكر أن المجلس استطاع من خلال تلك الممارسة النظر في الحالة في مالي. وبتلك الطريقة، تملك المجلس الوسائل اللازمة لتوقع الأزمات ومنع حدوثها بطريقة أفضل.

ثالثا، يجب أن نضمن الاتساق في تعاملنا مع بنود القرارات الموضوعية وجداول الأعمال الجغرافية وفي عملنا عليها. وفي هذا الصدد، نتفق مع توصيات مجموعة الدول الصغيرة الخمس على زيادة الارتباط بين عمل مجلس الأمن بشأن القضايا الموضوعية، وهي تحديدا سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين، والحالات الطارئة، وعمل المجلس في الحالات الخاصة. وقد اعتمد المجلس إطارا طموحا فيما يتعلق بحماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع. يجب علينا أن ننفذ هذه المبادئ في سياق القرارات الجغرافية. لا يعكس تقريرنا السنوي التضافر الكلي لهذين النهجين.

وبنفس الروح، تعتقد فرنسا أن نظم الجزاءات ينبغي أن تطبق بصورة أكثر انتظاما على الأشخاص الذين تصدر بحقهم أوامر بالقبض من جهات الاختصاص الجنائي الدولي أو كبار مرتكبي أعمال القرصنة.

رابعاً، كما أشرت سابقا في المناقشة المفتوحة التي عقدها غواتيمالا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6849)، تؤيد فرنسا الدعوة إلى أن يمتنع ألأعضاء الدائمون بالمجلس طوعا وجماعيا عن استخدام حق النقض في الحالات قيد النظر في المجلس التي ترتكب فيها فظائع جماعية، وبصورة أكثر عمومية الحالات التي تتعلق بالمسؤولية عن الحماية.

وأخيراً، بينما ابتكر المجلس أنماط جلسات جديدة تسهل تبادلا أفضل مع عضوية الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في إطار الاجتماعات بصيغة آريا أو الحوارات التفاعلية، يبدو لنا من المناسب تعديل اختصاصات الأفرقة العاملة التابعة للمجلس عندما تنشأ مسائل جديدة. يمكن أن يتم ذلك بطريقة ديناميكية ومرنة. وكما ناقشنا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أرى الأعضاء الـ ١٥ بالمجلس بصدد تطوير ولاية أوسع نطاقا للفريق العامل غير الرسمي في المحاكم المخصصة.

وفي الختام، نشجع الرئيس المقبل للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على رسم مقترحات عمل من هذه المناقشة المفتوحة، كما فعل السفير موراليس كابرال خلال هذا العام.

السيد لير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على المبادرة الممتازة في مواصلة هذه المناقشة الهامة وعلى الاشتراك في إعداد مفهوم ورقة العمل المتعلقة بأساليب العمل (انظر S/2012/853، المرفق) جنبا إلى جنب مع البرتغال بصفتها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

نحن ندعم البيان الذي سيدلي به لاحقا هذا الصباح ممثل جمهورية إيران الإسلامية بصفتها رئيسة لحركة عدم الانحياز.

شهدت السنوات القليلة الماضية مطالب أكثر من المجتمع العالمي بالديمقراطية والشفافية والمساءلة. وقد ترجم ذلك إلى تغييرات إيجابية في العديد من الدول الأعضاء. لا يمكن أن يظل مجلس الأمن بمنأى عن مثل هذه التعقيدات في بيئة دولية متغيرة. حتى يظل المجلس فاعلا فإن إصلاحه من حيث التكوين وأساليب العمل يبقي أحد أولويات الأمم المتحدة الرئيسية.

لقد شهدنا بعض التقدم بمجلس الأمن في الاستجابة لتلك المطالب الجديدة من خلال زيادة التركيز على تحسين أساليب عمله. وفي هذا الصدد، فإن المذكرة الرئاسية S/2010/507 تبقي التزاما أساسيا من أجل تعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المجلس. ولذلك يجب أن يظل التنفيذ المتسق لأحكامها في لب عمل المجلس لضمان قدر أكبر من المساءلة. ويبقى التحدي هو ضمان أن تصبح تلك التدابير دائمة. وينبغي أن تصبح تلك

الإصلاحات، فضلا عن النظام الداخلي المؤقت، دائمة حتى تكون للمجلس قواعد متوقعة يمكن إتباعها.

وحيث أن قرارات المجلس تؤثر على الدول الأعضاء خارجه، فإنه يمكنه الاستفادة من آراء جميع الدول الأعضاء في أعماله وقراراته. ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المستمر في زيادة عدد الجلسات العامة، وزيادة تواتر الإحاطات الإعلامية العلنية من المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن جلسات الإحاطة العامة للعضوية بواسطة رؤساء المجلس الجدد وأولئك المنتهية ولايتهم أصبحت من الممارسات الثابتة. إننا نشيد بعمل الأمانة العامة في نشر الوثائق على دورات الولاية وعلى تجديد الموقع الإلكتروني للمجلس. تزيد هذه التطورات من الشفافية في عمل المجلس.

لقد توسع نطاق توعية المجلس من خلال عمل هيئاته الفرعية. سعت جنوب أفريقيا بصفتها رئيسا للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا إلى إشراك العضوية الأوسع والكيانات غير الحكومية في المناقشات حول جدول أعمال المجموعة من خلال فتح اجتماعاتها. نحن نرى أن الهيئات الفرعية الأخرى للمجلس يمكن أن تستفيد أيضا من هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة لجان الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة والدول الأعضاء في مداولاتها.

هناك تطور مشجع كذلك في استخدام الحوار التفاعلي غير الرسمي، الذي مكن المجلس من التفاعل بشكل غير رسمي مع الدول الأعضاء ولجنة بناء السلام والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية.

وفي رأينا، بالنظر إلى الروابط بين حفظ السلام وبناء السلام، أن المجلس استفاد بشكل كبير من زيادة تفاعله مع لجنة بناء السلام. غير أنه، نظرا لدور اللجنة الاستشاري، يجب أن يترجم هذا التفاعل إلى انعكاس آراء اللجنة عند النظر في ولايات بعثات حفظ السلام.

وبالمثل، كان التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات في ازدياد وكان يتقرر قبل جلسات المجلس بفترة كافية. ومع ذلك، يمكن أن نستفيد من تبادل الآراء على نحو أكثر جدوى وموضوعية خلال هذه الاجتماعات، وبخاصة لأن البلدان المساهمة بقوات كثيرا ما تتأثر مباشرة بقرارات المجلس. ومن التطورات الجيدة طلب المجلس إلى الأمين العام في القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) أن يتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات للشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم أن تلك التدابير متواضعة، فإنها ما زالت تمثل خطوات هامة نحو تحسين عمل المجلس وضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ويلزم القيام بالمزيد للتأكد من أن هذه التطورات تترجم إلى مشاركة موضوعية وذات جدوى بين المجلس وعموم الأعضاء.

ولا تزال الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمن وسيلة هامة لفهم المجلس الحالة على أرض الواقع ولقدرته على اتخاذ قرارات مستنيرة. ففي خلال العام الماضي، كانت الزيارات إلى هايتي، وغرب أفريقيا وتيمور – ليشتي مفيدة وساعدت المجلس في الاضطلاع بولايته على نحو فعال. وبالمثل، عززت الزيارات التي قام بها رؤساء الهيئات الفرعية قدرة هذه الهيئات ذات الأهمية الحيوية على التواصل. ونظرا لفائدة هذه الزيارات، بما في ذلك البعثات المصغرة، قد يرغب المجلس في النظر في زيادة الزيارات الميدانية، فضلا عن زيارات رؤساء الهيئات الفرعية. ومع ذلك، تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن من زيارة بعض المناطق الرئيسية المدرجة في جدول أعماله، كالشرق الأوسط، رغم الدعوات الرسمية والتأييد الساحق من أعضاء المجلس لهذه الزيارات.

وفي تجربتنا، يواجه أعضاء المجلس المنتخبون العديد من القيود الناجمة عن تكوينه الحالي، الذي يتيح الهيمنة والدوام للأعضاء غير المنتخبين. ويشعر العضو بتلك الهيمنة في بداية مدة ولايته في المجلس مباشرة عندما توزع الدول الخمس دائمة العضوية رئاسة الهيئات الفرعية دون أن تترأس هي أيا منها – وبقدر ضئيل أو معدوم من التشاور مع مع الأعضاء المعنيين. كما أنه يتخلل العمل اليومي للمجلس لأن ثلاثة أعضاء دائمين هم الذين يضعون المسودة الأولى لكل قضية خاصة ببلد معين تدرج في جدول أعمال المجلس تقريبا. ونرى جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في ظل الإشراف القدير من السفير موريس كابرال، مشجعة من أجل العمل على المزيد من الشفافية والكفاءة والشمولية في تعيين رؤساء الهيئات الفرعية، ووضع المسودات الأولى، وإعداد التقرير السنوي والتقييمات الشهرية. ويجب الاستمرار في هذه الجهود وتعزيزها.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء صياغة قرارات ومقررات المجلس في كثير من الأحيان في مجموعات صغيرة وتقديمها كأمر واقع للأعضاء المنتخبين. وبينما نؤيد توسيع نطاق التشاور من قبل المجلس، ينبغي أن تفتح قراراته للنقاش بين جميع أعضاء المجلس.

وقد أصبح المجلس، في التعامل مع هذا العالم المتزايد التعقيد والتغير، يعتمد بشكل متزايد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تؤدي دورا مباشرا في منع نشوب التراعات وحلها وإدارها. ومن دواعي سرور جنوب أفريقيا بوجه خاص تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتحديدا فيما يتعلق باتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢). ومما يدل على الأثر الإيجابي لهذا التنسيق الاستراتيجي اعتماد القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) لاحقا، بشأن السودان وجنوب السودان، فضلا عن اعتماد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أذن بزيادة في مستويات القوات الأفريقية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وما زالت المشاورات الجارية بين المجلس وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يؤدي دورا قياديا في حل قضايا ما بعد اتفاق السلام الشامل، تفيد المجلس في معالجة هذه المسألة.

كما يسر جنوب أفريقيا أن التشاور السنوي بين المجلس ومجلس السلام والأمن قد أصبح أكثر تنظيما وفعالية. وفي هذا الصدد، نرى أن زيادة التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيه تعزيز لفعالية المجلس في التصدي لتحديات السلام والأمن في القارة الأفريقية. ونحن على ثقة من أن استمرار التعاون والوحدة بين المجلسين يمكن أن يكون له فائدة كبيرة فيما يتعلق بمعالجة التحديات التي نواجهها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو ومالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن وفد بلادي ما زال يساوره القلق إزاء ميل المجلس في بعض الحالات للانتقائية في اختيار العناصر التي تعزز المصالح الوطنية لبعض الأعضاء من المقررات التي تتخذها المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ومن المهم أن يحترم مبدأ التبعية إذا أردنا إقامة أوجه أفضل للتآزر على تعزيز التعاون، وخاصة في القارة الأفريقية. ولذلك ندعو المجلس إلى مزيد من الاتساق في تعامله مع الهيئات الإقليمية.

وكوسيلة لتعزيز التعاون بشكل ملموس، تشجع جنوب أفريقيا رئيس المجلس على تبادل الرأي بانتظام مع رئيس مجلس السلام والأمن بشأن القضايا المطروحة على جدولي أعمال كلا المجلسين. ويمكن أن يستفيد المجلسان استفادة أكبر من زيادة التفاعل والمناقشة الموضوعية على أساس منتظم.

وفي هذا الصدد، يمكن استخدام تكنولوجيا الفيديو بنجاح لتنظيم هذا التفاعل بين المجلسين.

وفي الختام، مع أن من الخطأ مناقشة أساليب العمل باعتبارها مادة فنية بحتة، فإنها ما زالت مناقاشة سياسية تتوقف على الإرادة السياسية لأعضاء المجلس. ومن ثم، ينبغي أن يواصل المجلس العمل من أجل زيادة وتحسين الشفافية والمساءلة فيها، وبالتالي ضمان المزيد من الفعالية والشرعية في أعماله. فلا يمكن للمجلس أن يبقى جامدا وأن تظل أساليب عمله جامدة في مواجهة عالم دائم التغير. بل يجب أن تتكيف من أجل كفالة قدر أكبر من الشرعية والفعالية. أما التغييرات التجميلية في أساليب العمل فلا تلبي الحاجة الأساسية لإصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويجب علينا لذلك أن نبادر إلى التعجيل بإصلاح المجلس إذا أردنا أن نتجنب المزيد من تقلص شرعية هذا الجهاز ومصداقيته.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، يا سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة أساليب عمل المجلس. وأود أيضا أن أشكركم على المذكرة المفاهيمية التي قمتم بتعميمها للاهتداء بها في مناقشتنا (S/2012/853، المرفق). ونحن على ثقة من أن مداولاتنا سوف تجعل من الممكن تجديد الالتزام بمواصلة المضي قدما في تحسين الكفاءة والشفافية والتفاعل في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة الممثل الدائم للبرتغال على بيانه وعلى عمله كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونعترف بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق ببعض ممارسات المجلس، وكذلك فيما يتعلق بتحسين التدابير الجديدة الواردة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507) والمذكرات اللاحقة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد فإن التقدم المحرز في الفريق العامل غير الرسمي هذا العام، والتدابير التي تم اعتمادها لتحسين الجوانب الداخلية لعمل المجلس، بما في ذلك إنشاء صفحة شبكية جديدة باللغات الرسمية الست، كلها جديرة بالثناء. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على بعض الممارسات التي نرى أنه ينبغي تحسينها أو تنفيذها بمنهجية أكثر. وأود أن أذكر أني سأسترشد بالمذكرة المفاهيمية، من حيث أني لن أعود إلى تناول العدد الكبير من العناصر التي ناقشناها في الماضي – وسنواصل مناقشتها – تحت عنوان أساليب عمل المجلس.

أولا، أود أن أشير إلى الأهمية التي نوليها للنظر بصفة منتظمة في البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، أود أشكر الأمانة العامة على اتساع المنظور الذي تشمله الوثيقة التي نشرت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر عن ولايات تقارير مجلس الأمن ودورات نشرها. ولا تنبع الممارسات المتعلقة بالفترات الزمنية لتجديد الولايات وتجميع الجلسات حسب الموضوع وتبسيط طلبات إعداد التقارير فقط من الحس السليم، بل لقد برهنت أيضا على فائدتها.

وهذا التدبير المحدد نؤيده، لأنه يفيد رؤساء المجلس، والخبراء الذين يجرون مفاوضات بشأن مشاريع القرارات، والأمانة العامة نفسها.

ونحن على ثقة بأن هذه الممارسة ستظل موضع تنفيذ بطريقة منظمة ومخططة بإحكام. ونعتقد أنه تحقيقا لهذه الغاية، يجب إيلاء مراعاة أكبر للعمل الذي تقوم به الهيئات الأخرى، مثل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، عندما يتعلق الأمر باعتماد ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي ما يتعلق بطلبات اصدار التقارير، استمعنا الى ما قالته الامانة العامة عن الرغبة في تقديم المزيد من الطلبات، خاصة بشأن جدولة تواريخ التقارير ومحتواها ونطاقها.

والمذكرة الرئاسية ٥٠٧ توفر لنا مجموعة من التدابير، بما في ذلك إمكانية مراجعة بعض الفقرات في ضوء المعايير التي لا نزال نعمل على وضعها من حيث جدولة تواريخ تجديد الولايات، وترتيب الجلسات على أساس المواضيع، وتبسيط الطلبات المقدمة لإصدار التقارير.

ثانيا، سوف نعطي الاولوية للاستمرار في تحسين التفاعل بين رؤساء الهيئات الفرعية، أي اللجان وأفرقة العمل غير الرسمية، وجميع الدول الأعضاء. ونرى أنه من الضروري بصفة خاصة وضع آلية للتفاعل مع الدول الأعضاء، التي ستتسلم زمام الرئاسة، ولا سيما الدول الاعضاء التي تنضم الى المجلس للمرة الأولى، كي تتاح لها الفرصة ليس للإعراب عما تفضله فحسب، ولكن لتمكينها أيضا من إعداد أنفسها للاضطلاع بأدوارها واعمالها على نحو أفضل.

ونحن نؤيد إجراء عملية غير رسمية يشارك فيها جميع أعضاء المجلس وتكون فعالة وشفافة وشاملة، وتيسر تبادل المعلومات بشأن الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الفرعية. ونعتقد أنه ينبغي استشارة الأعضاء المنتخبين حديثاً عقب انتخابهم مباشرة. والفريق العامل غير الرسمي ينظر في مقترحات تتعلق بهذا الأمر، ونحن على ثقة بأنه سيكون من الممكن الموافقة في اقرب وقت على مذكرة للرئيس بشأن هذه المسألة.

ثالثا، نود أن نبرز أهمية الجلسات العلنية وفائدة المناقشات المفتوحة، لأنها تعزز مشاركة أكبر من غير الأعضاء في المجلس، مع تدابير تشمل كفالة أن تعطى الدول الاعضاء الوقت الكافي للإعداد لمساهمات مفيدة؛ وزيادة التفاعل عن طريق دعوة الأعضاء من خارج المجلس الى تناوب بياناتها مع بيانات أعضاء المجلس؛ وتعزيز المساهمات الاكثر تركيزا، من قبيل إعداد المذكرات المفاهيمية، ومتابعة المساهمات ذات الصلة، حيثما أمكن، التي يقدمها المشاركون بعد عقد مناقشة مفتوحة. وأذكر في هذا الصدد أن أربع مناقشات مفتوحة جرت في تشرين الأول/أكتوبر تحت رئاسة غواتيمالا.

نقطتي الرابعة والاخيرة تتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون أوثق بين المجلس من جهة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جهة أخرى بشأن إدارة الأزمات والصراعات المسلحة. ومن المهم زيادة عدد المشاورات التي يجريها مجلس الأمن مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بدور نشط في حل الأزمات وتسوية الصراعات المسلحة، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، خاصة عندما يتصرف المجلس عملا بالفصل السابع من الميثاق. وسوف يكفل ذلك تحقيق كفاءة أكبر في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة في ما يتعلق بإيجاد حلول دائمة للأزمات.

ونرى أن من الاهمية بمكان الاستمرار في أن نكون ابتكاريين، وأن نعتمد تدابير أخرى، مع وجود العزيمة السياسية اللازمة من جانب الدول الأعضاء، لا سيما الاعضاء الدائمون، بغية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. والشفافية والمساءلة والاتساق هي عناصر رئيسية يجب أن يتصف بها عمل مجلس الأمن في جميع أنشطته، ونهجه، وإجراءاته.

ولا شك في أن تحسين أساليب عمل المجلس سوف يسهم في تعزيز قدرته على الحفاظ على صون السلم والأمن الدوليين، وعلى إدارة أعماله المتزايدة بكفاءة وفعالية، والبنود العديدة والمعقدة المدرجة في جدول أعماله.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالمناقشة الجارية اليوم، ونحن نشكر السفير موريس كابرال على عمله الدؤوب بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. وللوفاء بهذه الولاية الاكثر اهمية من كل الولايات، يجب على المجلس أن يسعى باستمرار الى تحسين أساليب عمله، مع التركيز على تعزيز فعاليته وبلوغ منتهى الشفافية. ويجب أن يكون المجلس قادراً على التصرف بسرعة وبدرجة عالية من المرونة، وقد اتخذنا بالفعل بعض الخطوات الملحوظة في هذا الاتجاه، مثل اجتماعاتنا المستعجلة التي عقدناها هذا الشهر لمناقشة الأوضاع في غزة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لنا أن نبني على ذلك، بينما نبقي في الاعتبار أن المادة ٣٠ من الميثاق تفوض المجلس باعتماد نظامه الداخلي.

كما زاد المجلس من إمكانية اطّلاع الدول الأعضاء والجمهور على أعماله. ففي العام الماضي، أقل من ١٠ في المائة من جلسات المجلس كانت سرية، مقابل ٣٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٢ – وهذا اتجاه جيد جداً. والتقييمات الشهرية التي يصدرها رؤساء المجلس توفر لأعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الاوسع المعلومات المنتظمة عن عمل المجلس. بالإضافة إلى ذلك، نعتزم تقديم اقتراح بأن يعقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى اجتماعات مفتوحة، مماثلة لتلك التي نعقدها فعلا بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجان الجزاءات. ومثل هذه الاجتماعات سوف تتيح لرئيس الفريق أن يشرح للدول الأعضاء ماهية ولاية الفريق، وأن يوفر منتدى آخر للاستماع إلى وجهات النظر المتعلقة بأساليب العمل.

في تموز/يوليه، يجتمع رئيس المجلس تقليديا مع الدول الأعضاء لاستطلاع الآراء بشأن التقرير السنوي الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. والولايات المتحدة، بوصفها رئيسة المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٣، تتطلع إلى مواصلة تلك الممارسة، وإلى تلقي الاقتراحات بشأن سبل تعزيز التقرير.

إن الولايات المتحدة تثمن مشاركة جميع الدول الأعضاء في مناقشات المجلس المفتوحة، مثل المناقشة المفتوحة الجارية اليوم، وفي شتى مناقشاتنا غير الرسمية، فضلا عن الاجتماعات القطرية أو المناطقية، والعمليات غير الرسمية مثل مجموعات الأصدقاء. وقد رحبنا أيضا في الماضي بقيام رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، والهيئات الفرعية ولجان الجزاءات بتقديم المعلومات الى المجلس، أو بالمشاركة في المناقشات. وهذا التفاعل الهام يساعد المجلس على التقليل من عودة الصراعات المدرجة في جدول أعمالنا، أو الحيلولة دون عودتها على ما نأمل، والنظر كذلك في التهديدات الجديدة. والاجتماعات التي تعقد وفقا لصيغة آريا، مثل اجتماع المجلس مع لجنة التحقيق المستقلة الدولية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية، أداة هامة بالنسبة الينا للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء المهتمة والمجتمع المدني. وينبغي أن نبحث عن سبل لمناقشة المزيد من المسائل بهذه الطريقة.

بينما تتصدر جلسات المجلس الرسمية العناوين الرئيسية، فإن الكثير من أعمالنا ينجز خارج القاعة، لا سيما في المفاوضات بشأن قرارات المجلس وبياناته. وبشأن هذه المسائل، ينبغي لأعضاء المجلس النظر بعناية في آراء الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك الآراء الواردة في الرسائل الموجهة إلى المجلس، والتشاور مع الدول المعنية بشأن مضمون إجراءات المجلس.

وإضافة إلى زيادة الشفافية والتفاعل، يجب أن نواصل العمل بغية زيادة فعالية المجلس. وقد قدمت زيادة استخدام نظام الاجتماع بواسطة الفيديو إلى المجلس معلومات أفضل وحسنة التوقيت بشأن النزاعات القائمة والناشئة، مما مكن المجلس من الحفاظ على دوره الحيوي في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وفي عام ٢٠٠٩، عقد المجلس جلسة

بواسطة الفيديو؛ وفي عام ٢٠١١، عقدنا ٢٦ جلسة. إضافة إلى ذلك، أثبتت الولايات الشاملة التي يحددها المجلس، مثل تلك التي تدعم سلامة وأمن النساء والأطفال، أنها قيمة في تسوية النزاع والمساعدة على تحقيق الاستقرار والانتعاش في حالات ما بعد النزاع.

في الواقع، ينبغي أن تظل زيادة فعالية مجلس الأمن هدفنا الجماعي. ويمكن أن تدعم زيادة الشفافية بشأن مشاركة المجلس وانخراطه مع عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الهدف، ولكن يجب تقييم المقترحات بعناية لكفالة تآزر الشفافية والفعالية، وليس تعارض مقاصدهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

في البداية، أود أن أشكر السفير موررايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، ووفد بلده على مشاركة وفد بلدي في إعداد المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم المفتوحة (S/2012/853، المرفق). كما أود أن أسجل تقديرنا العميق لقيادة السفير موررايس كابرال للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى هذا العام. وقد مكن انخراطه النشط وتوجيهه الفريق العامل من النظر في العديد من المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس من أجل تعزيز الشفافية وزيادة مشاركة الأعضاء المنتخبين في أعمال المجلس.

لقد أناط الميثاق بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، ما يقوم به المجلس من أعمال وكيفية تصرفه في الاضطلاع بمسؤوليته موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وليس حكرا على أعضاء المجلس، ناهيك عن الأعضاء الدائمين.

وعلى مر السنين، كان هناك إدراك متزايد أن تشكيل المجلس، المتجذر في الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥، وأساليب عمله منفصلة عن الواقع المعاصر للعلاقات الدولية. ويتمثل ذلك في أن المجلس لم يبد اهتماما يذكر بالتشاور مع أكثر المتأثرين بقراراته و لم يبد اهتماما باعتماد نظام داخلي شفاف وشامل لا يزال مؤقتا حتى بعد أن مضى على وجود المجلس ستة عقود ونصف. كما أن المجلس لم يتصرف لتسخير قدرات عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد ثبت أن حرص المجلس الشديد على تطبيق الأساليب القسرية بموجب الفصل السابع، مهملا الأحكام بموجب الفصلين السادس والثامن، أدى إلى نتائج عكسية في تسوية عدة أزمات، حتى في الوقت الذي سعى فيه المجلس إلى توسيع نطاق تعريف السلام والأمن بهدف التعدي على الأدوار التي أناطها الميثاق بهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وأود أن أشاطركم بإيجاز منظور الهند بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تحسين أدائه. أولا يتعين أن يقر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ليس بصورة انفرادية فحسب بل أيضا على نحو جماعي، بأنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن ليعكس الواقع المعاصر للنظام الدولي. ثانيا، يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يدرك أن توسيع مجلس الأمن ليعكس الواقع الجغرافي السياسي المعاصر من شأنه أن يحسن طابعه التمثيلي ويمنح قراراته المزيد من الشرعية والمصداقية. ثالثا، تقوم حاجة إلى إدخال تحسين حقيقي على أساليب عملالمجلس لتعزيز فعاليتهوكفاءته. ولن تجدي التغييرات الشكلية وحدها في أساليب العمل. ويتطلب التحسين الحقيقي تغييرات في كل من العملية والنهج، مما يتطلب إدخال إصلاحات على تشكيل المجلس.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، هناك أولا وقبل كل شيء ضرورة لجعلها شفافة وشاملة. وتكتسي مسألة إمكانية الحصول على الوثائق والمعلومات أهمية خاصة، وينبغي أيضا الحد من ميل مجلس الأمن إلى عقد جلسات سرية بدون أية

محاضر. خلال العامين الماضيين، أيدنا بقوة الجهود المبذولة في الفريق العامل غير الرسمي الهادفة إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وتشمل بعض النقاط المحددة ما يلي.

أولا، يتعين على المجلس تعديل إجراءاته بحيث لا تظل البنود مدرجة في جدول أعماله بصورة دائمة.

ثانيا، يجب أن تكون دورة الإبلاغ عملية وتركز على النتائج بحيث لا تعرض المسائل على المجلس بصورة روتينية وذلك حتى لا يستنفد المجلس الوقت المحدود المتاح له.

ثالثا، يجب ترشيد دورة الولاية لتغطي أعمال المجلس العام كله.

رابعا، لا بد من تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق تنفيذا تاما بالتشاور على أساس منتظم مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الذين لديهم اهتمام خاص بالمسألة قيد النظر في المجلس.

خامسا، ينبغي أن يتيح حملة الأقلام الفرصة أمام الأعضاء المنتخبين من أجل المزيد من المشاركة على أساس منتظم باعتبارهم أعضاء مشاركين في حمل القلم.

سادسا، يجب أن يتمكن غير الأعضاء من الوصول بصورة منهجية إلى الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، بما في ذلك الحق في المشاركة.

سابعا، يجب أن تتوسع مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في اتخاذ القرار بشأن عمليات حفظ السلام لتشمل إنشاء عمليات حفظ السلام، وأداءها واستعراضها وإنهاءها، بما في ذلك تمديد الولايات وتغييرها، فضلا عن المسائل التشغيلية المحددة.

ثامنا، لا بد من التشاور مع البلدان التي لديها مصلحة خاصة في بند من بنود جدول أعمال محدد قبل اعتماد الوثيقة الختامية بشأن ذلك.

تاسعا، يتعين على المجلس تركيز وقته وجهوده على معالجة المسائل المتعلقة بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة، وليس التعدي على ولاية الجمعية العامة.

عاشرا، يتعين على المجلس أولا، قبل أن يأذن باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يبذل جهودا جادة في التسوية السلمية للنزاعات من خلال التدابير بموجب الفصل السادس. وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس أيضا أن يحسن تعاونه مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، حيث أن قدرا كبيرا من أعمال المجلس يتعلق بالقارة الأفريقية. يجب أن يكون ذلك التعاون جادا ويشمل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في الجهود التي يبذلها لبناء القدرات، حسب متطلباته، وليس فقط عندما يري أحد الأعضاء الدائمين مصلحة في ذلك.

ونتوقع أن يسعى أعضاء مجلس الأمن لتطبيق تلك الأفكار في الأشهر المقبلة حتى تجد الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموما صدى لها في أعمال المجلس وأساليب عمله.

في الختام، أود أن أكرر ذكر أن رأي الهند هو أن الإصلاح الحقيقي في أساليب عمل مجلس الأمن يتطلب الإصلاح الشامل لعضوية المجلس، مع توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء، وليس فقط تحسين إجراءات عمله. وهذا جوهري سواء لمصداقية هذا الجهاز أو لثقة المجتمع الدولي المستمرة به.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

قبل أن أدعو المتكلمين بموجب المادة ٣٧، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات موجزة عند الكلام في المجلس.

والآن أعطي الكلمة لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما نشكركم على تعميم المذكرة المفاهيمية التي تسترشد بها مناقشتنا اليوم (S/2012/853، المرفق).

كذلك نشكركم على توزيع المذكرة المفاهيمية (S/2010/507) التي تهتدي بها مناقشاتنا اليوم. نغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير خوسيه فيليبي موارييس كابرال على إحاطته الإعلامية وأهنئه على التزامه بزيادة الشفافية والانفتاح في المجلس.

ما فتئت البرازيل تؤيد منذ أمد طويل التدابير التي تعزز الشفافية والشمولية ووصول المجلس إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. لقد عملنا بنشاط للنهوض بهذا الهدف خلال أحدث فترة من عملنا في هذه الهيئة، بما في ذلك عندما تولينا رئاستها في شهر شباط/فبراير ٢٠١١.

ويوجد لدى الدول الأعضاء رغبة شديدة في أن يتم إبلاغهم بصورة أفضل عن مداولات المجلس. وتم التأكيد مرة أخرى في الجمعية العامة خلال المناقشة الأخيرة للتقرير السنوي للمجلس (A/67/2) على الدعوة من أجل مجلس أقل تعقيدا. ويوجد اعتراف واسع بشكل خاص بالحاجة إلى زيادة تعزيز الصلات بين المجلس والجمعية العامة. ونرحب بزيادة وتيرة الإحاطات الإعلامية التفاعلية وتقديم التقارير الخاصة وفقا للمواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في وضع آليات لمتابعة الاقتراحات التي طرحها غير الأعضاء خلال مناقشة تقرير المجلس في الجمعية العامة.

نرحب بالمبادرات الأخيرة لتحسين العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام. ومن الجدير بالذكر أن الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي تحت الرئاسة الكولومبية قد أسفر عن مقترحات مثيرة للاهتمام بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ومهما يكن من أمر، لا يزال يوجد مجال كبير للتحسين. ونشجع على الحوار بين المجلس والتشكيلات الخاصة بكل بلد بعينه على أساس منتظم وفي سياق تجديد الولايات.

نشيد بالخطوات الأخيرة التي اتخذها المجلس لتعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال مشاركتها النشطة في المناقشات المفتوحة.

من المهم لرئاسة المجلس أن تُعقد إحاطات إعلامية، ليس فقط في بداية عمله الشهري، بل أيضا في نهاية فترة كل رئاسة، في شكل جلسات تفاعلية. فقد عقدت البرازيل والبرتغال مؤخرا هذه النوع من الجلسات، ونأمل أن تصبح قريبا ممارسة اعتيادية. ومن الإيجابي أيضا زيادة توفر المعلومات على الموقع الشبكي للمجلس، بما في ذلك عن دورات الولايات.

ونفس الشيء ينبغي أن ينطبق على الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس. إن الإحاطات الإعلامية التنويرية والتفاعلية مع أعضاء المجلس تنطوي على إمكانية إضافة الشفافية إلى تلك الأنشطة، بينما توفر فرصة لجميع الوفود المهتمة بالمساهمة في عمل تلك الهيئات.

وثمة مسألة بارزة تمثل جزءا هاما من المناقشة المتعلقة بأساليب العمل، ألا وهي مسألة تفسير قرارات المجلس

وتنفيذها. وفي أحيان كثيرة، خاصة عندما يؤذن باستخدام القوة، ينبغي وضع معايير موضوعية لاستخدامها. وهذا أمر لا مندوحة منه لزيادة المساءلة والفعالية في قرارات المجلس وتحاشي التفسيرات الفضفاضة للتفويضات التي يمنحها المجلس.

أخيرا، أود أن أشدد على أن تحسين أساليب العمل ما هو إلا جزء من الحاجة الكبيرة لتكيف مجلس الأمن مع الحقيقة الدولية الجديدة. نكرر وجهة نظرنا بأنه لا يمكن أن نجعل من هذا المجلس هيئة أكثر تمثيلا وأكثر شفافية وأكثر كفاءة وشرعية إلا بإصلاح حقيقي لهيكله. ولنا وطيد الأمل في أن يقوم أعضاء المجلس عاجلا وليس آجلا باتخاذ خطوات للتشجيع على إصلاح شامل لمجلس الأمن مع توسيع في فئتي العضوية فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالبرتغال وبالسفير كابرال على عمله بوصفه رئيسا للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. لقد تحلى بقيادة رائعة، ونحن ممتنون له على العمل الذي قام به.

شهد العام الماضي تحسينات متواضعة لكنها هامة في ممارسة مجلس الأمن. ومرفق المذكرة الرئاسية الوارد في الوثيقة S/2010/507 عبارة عن مجموعة من التدابير التي وافق المجلس نفسه على اتخاذها لتحسينه لخدمة مصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومصلحة المجلس نفسه. ولكن بعد أكثر من عامين، لا يزال التنفيذ الثابت لهذه التدابير يراوغنا. وواصل الفريق العامل جهوده المشكورة. وفي الوقت نفسه لا يزال التقدم محدودا وبطيئا.

وثمة مسألة رئيسية مطروحة للمناقشة في هذا الوقت من العام وهي زيادة التوزيع العادل للعمل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس في معرض إعداده لدورة جديدة، وفي تشكيل جديد. ونأمل بأن تفضي المشاورات الحقة إلى توزيع جيد للعمل في الأجهزة الفرعية، وبالتأكيد نعتقد أن عمل المجلس سيكون مفيدا إذا ما أُعطي للأعضاء غير الدائمين دور أكبر في صياغة مشاريع القرارات والمقررات.

كذلك نتطلع قدما إلى إدخال تحسينات على نسق المناقشات المفتوحة للمجلس. وربما يكون هذا موضوعا يتناوله الفريق العامل في وقت مبكر من العام المقبل.

ونقدر عمل الفريق العامل ولكننا أيضا نراعي الموضوعية إزاء نطاقه وامكانياته، فهو يركز بقدر كبير على تنفيذ المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2010/507. وعلينا أيضا المضي بالمناقشات إلى أبعد من ذلك.

إن النقطة المرجعية لهذه المناقشة التي تدور في خلدنا، هي مشروع القرار A/66/L.42 الذي قدمته إلى الجمعية العامة في ربيع هذا العام كل من الأردن، وسنغافورة، وسويسرا وكوستاريكا ونحن، مجموعة كانت تسمى حينئذ مجموعة الدول الخمس الصغيرة. إن مشروع القرار ذاك تناول تحسين المساءلة والشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن، وهي أهداف يتعين على المجلس أن يحرز فيها تقدما ملموسا كما اتفقنا على ذلك جميعا في عام ٢٠٠٥. إن مشروع القرار، كما هو معروف جيدا، حظي بدعم كبير لدى أعضاء الأمم المتحدة لدرجة أنه أصبحت توجه إلينا اسئلة عن سبب الانتظار حتى هذا التاريخ، ولماذا سُحب مشروع القرار هذا بدلا من طرحه للتصويت. ولئن كان هذا بالتأكيد ليس المكان الصحيح لمناقشة الأسباب، نود أن نذكّر بمرفق مشروع القرار ذاك والذي ينبغي أن يكون معيارا لمناقشاتنا بشأن أساليب عمل المجلس. ولا يزال يجسد ما مفاده أنه ينبغي لمجلس الأمن

التعامل مع برنامجه وفقا للعضوية التي يمثلها. وهذا صحيح حتى بالنسبة لجميع الذين كانوا غير مستعدين لتأييد مشروع القرار حيث دفعوا بأسباب تتعلق بالإجراء بدلا من الجوهر لتوضيح سبب ترددهم في تأييده. فإذا كان مجلس الأمن جادا في تصميمه على تحسين أساليب عمله فقد سُلمت إليه الآن قائمة مفصلة للقيام بذلك.

ومما يكتسي أهمية خاصة في عمل المجلس مجال المساءلة. فبعد عقدين من إنشاء أول محكمة مخصصة يبدو في أحيان كثيرة أن المجلس يجد نفسه في أراضٍ غير مطروقة في هذا المجال. وفي الوقت نفسه فإن احتياجات المساءلة والضغط اللازم على المجلس في ازدياد كما يتضح فيما يتعلق بالجرائم الواسعة الانتشار والمنهجية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في سوريا، وثمة حاجة واضحة لكي ينخرط المجلس مع بقية الدول الأعضاء في مناقشة متعمقة وشاملة في الدور الذي يمكن لذلك المجلس أن يقوم به في هذا الصدد. أما المناقشة المفتوحة التي نظمتها غواتيمالا بشأن هذا الموضوع في شهر تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.6849) فكانت خطوة هامة، غير أنها كانت مجرد خطوة أولى. لقد نظمنا حلقة عمل مع معهد السلام الدولي عن نفس الموضوع في وقت سابق من هذا الشهر، ونأمل من الدول الأخرى والدول الأعضاء في مجلس الأمن أو غيرها أن تبدي اهتماما فعالا بهذا الموضوع الهام.

ثمة جزء هام من هذه المناقشة، ولكن ليس كله، سوف يدور بصورة طبيعية حول المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر إلى الاختصاصات الممنوحة للمجلس بموجب نظام روما الأساسي، نعتقد، كخطوة صغيرة أولى في هذا الاتجاه، أنه ينبغي تحديد أي هيئة فرعية، ومن المفضل أن تكون قائمة حاليا، لتكون المكان الذي تناقش فيه المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك أن تصدر المحكمة إخطارات بشأن عدم التعاون. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم وفد بلادي بالاشتراك مع وفدي الأردن وكوستاريكا رسالة إليكم، سيدي (S/2012/860) نطلب فيها من المجلس اتخاذ هذه الخطوة بوصفها متابعة ملموسة للمناقشة المفتوحة التي انعقدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن استعمال حق النقض جانب رئيسي في الطريقة التي يضطلع بها المجلس بعمله أو على نحو أكثر تكرارا في إخفاقه في القيام بعمله.

وقدم العام الماضي دليلا وافيا على ذلك. فحق النقض (الفيتو) جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي صدقنا عليه جميعا. ولكن من الضروري ألا يستخدم خلافا لأغراض المنظمة ذاتها ومبادئها وان يتوفر الحد الأدنى من المساءلة في هذا الصدد. ونعتقد أن وضع مدونة لقواعد للسلوك في ما يتعلق باستخدام الفيتو سيكون أمرا مفيدا، مع تركيز واضح على استخدامه في الحالات التي تنطوي على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونناشد المجلس، وبخاصة الدول الدائمة العضوية فيه، بدء هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب نيوزيلندا عن الشكر للهند ولكم شخصيا، سيدي، على عقد هذه المناقشة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2012/853، المرفق)، ونشيد بالسفير ممثل البرتغال على بيانه.

إن هذه مناقشة هامة. وهي بالغة الأهمية لكلتا كفاءة المجلس وفعاليته في الاضطلاع بمسؤولياته بالنيابة عنا، وللقيام بذلك على المجلس أن يكون متيقظا لفرص تحسين عملياته. ونوافق على أن معظم أوجه تحسن أساليب عمل المجلس ستكون تزايدية وان الحالات الفردية في أغلب الأحيان ستوجه طابع وسرعة الإصلاح. ولكن الصحيح أيضا أن هذا المجلس

ظل في أغلب الأحيان بطيئا في التكيف مع الطابع المتغير للمسائل التي عليه أن يعالجها.

فعلى سبيل المثال، تركز الكثير من أعمال المجلس على أفريقيا، ولكن جودة تفاعل المجلس مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لا تزال أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه ومن المؤكد أنها لا تزال أدنى مما ينبغي أن تكون عليه. وتقوم حاجة عامة إلى التفاعل الفعال مع المنظمات الإقليمية، ولكن نظرا لعدد المسائل الأفريقية المدرجة في جدول أعمال المجلس، فان تلك الحاجة ماسة على وجه الخصوص فيما يتعلق بمجلس السلام والأمن. ونكرر التعليقات التي أدلت بها في ذلك الصدد جنوب أفريقيا وغيرها لأنه، بالرغم من العمل الممتاز الذي اضطلعت به جنوب أفريقيا وأعضاء المجلس الآخرون، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولم يتم التوصل إلى اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) إلا بعد عدة أعوام من الجهد. وكان القرار خطوة هامة، ولكن تنفيذه الآن بالغ الأهمية وسيتطلب أساليب عمل خلاقة للمجلس.

ويشعر العديد من أعضاء الأمم المتحدة بالقلق من عجز مجلس الأمن عن تحقيق النتائج المثلى لأنه لا يعطي الأهمية الواجبة للآليات المتاحة بموجب الفصل السادس من الميثاق – وهي نقطة أوضحتموها أيضا، سيدي الرئيس. فالوساطة ومنع نشوب النزاع وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ليست فعالة لكونها أقل تكلفة بكثير من حفظ السلام وعمليات إنفاذ السلام الباهظة التكلفة فحسب، ولكن العديدين منا يرون أيضا أنها تحرز المزيد من النتائج المستدامة في المدى الطويل. ولكن مرة أخرى، لا تتكيف أساليب عمل المجلس بصورة جيدة مع الفصل السادس.

ونحن معجبون بجهود جنوب أفريقيا وتصميمها على تحويل نتائج الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها من الطابع النظري إلى العملي، ولكن بالرغم من تلك الجهود، لا تزال إمكانية الفريق العامل لم تتحقق. والواقع، نود أن نشهد إجراء استعراض شامل لهيكلة وعمل جميع لجان المجلس الدائمة والمخصصة، والأفرقة العامة والهيئات. ونعتقد أن الكثير من أعمالها يمكن تحسينها بقدر كبير.

وبالمثل، نرحب بمبادرة المملكة المتحدة لاستخدام استكشاف الآفاق بغية تحسين قدرات المجلس على اتخاذ الإجراءات بموجب الفصل السادس. ولكن تلك المبادرة تركت جانبا – إلى درجة انه في عام ٢٠١٢ قدمت الأمانة العامة لهذا المجلس إحاطات إعلامية بشأن تطور الحالات بصورة أقل انتظاما بكثير مما كانت عليه في الماضي. ونرى أن ينبغي أن تكون الإحاطات الإعلامية المستكشفة للآفاق سمة دائمة لبرنامج عمل المجلس.

وأثار الأعضاء السابقون في المجلس المسألة الهامة المتعلقة بالترابط بين الأمن والتنمية والتداخل بين حفظ السلام وبناء السلام. ونشيد بالبرازيل وجنوب أفريقيا ونيجيريا وتركيا وغيرها على إبقاء تلك المناقشات معروضة على المجلس. ولكن بالرغم من أفضل جهود هذه الدول، نادرا ما تتجاوز الوثائق الختامية للمجلس نقطة تحديد المشكلة.

ويبدو أن الجميع متفقون على أن هناك مشكلة، ولكن إصلاح أساليب العمل يتطلب من مجلس الأمن أن يعمل بشراكة مع الآخرين وان ينفذ القرارات التي ما زالت لم تنفذ. وبالمثل، بالرغم من الشواغل التي أعرب عنها خلال العديد من الأعوام، لا تزال هناك مشكلة المشاركة في أعمال المجلس من جانب من لديهم مصلحة حقيقية في المسائل قيد المناقشة. وتمثل صيغة أريا والحوارات التفاعلية شكلا مفيدا لتوسيع المشاركة، لذلك ينبغي أن يكون استخدامها شائعا وليس استثناء. وكطريقة أخرى لتوسيع المشاركة، نحث المجلس على النظر في نموذج التشكيلات الخاصة بكل بلد على حده

التابعة للجنة بناء السلام، وتكييف النموذج عند الاقتضاء. وربما لا تكون سابقة لجنة بناء السلام بأكملها قابلة للتطبيق في عمليات مجلس الأمن، ولكن هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من ذلك النموذج.

وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية القانونية عن تكييف أساليب عمل المجلس على عاتق المجلس نفسه، ولكن لعموم أعضاء الأمم المتحدة مصلحة سياسية ومعنوية وفي اغلب الأحيان مالية في مدى مزاولة المجلس لأعماله بصورة جيدة. وكما ورد في الورقة المفاهيمية، فان هذه المسائل تهم عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، ومع وضع تلك المشاركة نصب أعيننا، نقترح عقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن في عام ٢٠١٣ تركز على خيارات تحسين طرائق عمل المجلس في إطار الفصل السادس. ويمكن أن يسبق تلك المناقشة حوار تفاعلي غير رسمي مع الدول غير الأعضاء في المجلس، مما يمكن أن يثري المناقشة المفتوحة ويمكنه أيضا أن يسفر عن وثيقة ختامية يمكن للمجلس نفسه أن يعتمدها. وبعد تلك المناقشة، والمسائل الإجرائية الأخرى على أساس مستمر.

ونحن نقدم هذا الاقتراح باعتباره اقتراحا بناء وعمليا لانخراط عضوية الأمم المتحدة الواسعة في هذه المسألة، وفي الوقت نفسه مع ترك اتخاذ قرارات في نهاية المطاف للمجلس نفسه. ونقدم ذلك الاقتراح – وفي الواقع، جميع الاقتراحات التي قدمناها – اعترافا وإقرارا بالروح المنفتحة والبناءة التي عقدتم بها، سيدي الرئيس، هذه المناقشة.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن اشكر الهند على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أود أن أعرب عن تقدير بلدي للبرتغال على أعمالها لتحسين شفافية أعمال المجلس وشمولها وفعاليتها خلال رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وتاريخيا، شجعت الأرجنتين على زيادة شفافية مجلس الأمن وطابعه الديمقراطي متى ما أتيحت لها الفرصة، بما في ذلك خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة. والجدير بالذكر، أن الأرجنتين هي التي، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، خلال رئاستها لمجلس الأمن، حثت على اعتماد مذكرة رئاسية دعي فيها الأعضاء المنتخبون حديثا إلى الاشتراك بصفة مراقب في المشاورات غير الرسمية التي عقدت خلال الشهر السابق لفترة عضويتهم باعتبارهم أعضاء منتخبين في تلك الهيئة (S/2000/155). وأيضا، خلال آخر فترة لعملنا في المجلس، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، شجع بلدي ودعم عددا من المبادرات الرامية إلى تحقيق المزيد من الشفافية ووصول العضوية الواسعة في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن.

وليس من الإنصاف ألا نقر بالتطورات الايجابية التي حصلت في الأعوام القليلة الماضية، بما في ذلك عقد هذه المناقشات، التي تتيح الفرصة للدول غير الأعضاء في المجلس لتقديم الاقتراحات الرامية إلى زيادة تحسين أساليب عمل المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرار. وتشكل تطورات جديرة بالذكر أيضا تفاعل مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بالشرطة، مع المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن زيادة اجتماعات صيغة أريا، في جملة أمور.

ومع ذلك، نعتبر أن هذه الانجازات، بالرغم من أنها ضرورية، غير وافية، على نحو ما اتضح في أيار/مايو الماضي حين نوقشت اقتراحات مجموعة الدول الصغيرة الخمس. فتلك الاقتراحات تتماشى مع موقف الأرجنتين إزاء المسألة. وفي ذلك الوقت، لم تر الأرجنتين أن من المستصوب فرض قرار من خلال التصويت في الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يوجد أي

سبب يدعو مجلس الأمن إلى عدم الاستفادة من الإسهامات التي يمكن أن تحققها أي مناقشة معمقة في الجمعية العامة.

ونحن نعتقد أن إجراء مناقشة كهذه بشأن التحسينات المنهجية أمر ملائم وحسن التوقيت على السواء، وهو لا يعوق بأي حال من الأحوال التقدم نحو إصلاح مجلس الأمن بصورة أعمق وأشمل.

والتدابير الجديدة التي ينظر فيها المجلس بخصوص ممارسة تعيين رؤساء الهيئات الفرعية وعملية صياغة النصوص والقائمين عليها يبدو أنها تسير في اتجاه جيد، على الرغم من أن مناقشة الموضوع قد اقتصرت، مرة أخرى، على أعضاء المجلس، دون عملية تشاركية تضم عموم الأعضاء.

وهدف جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية يتطلب أن تنطوي وسائل تحوليه على إجراء مناقشة مفتوحة وشاملة للجميع بمشاركة الأعضاء كافة. والفقرة ١ من المادة ٢ من الفصل الأول من الميثاق، الذي يحكمنا ويلهمنا، تنص على ما يلي: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". ولذلك، من الواضح أن الطريقة الأكثر شرعية وتمثيلية وكفاءة للتأكد من مضي العملية قدما تتمثل في العمل بالتشاور مع عموم الأعضاء كافة، مع احترام توقعاتهم وأخذها بعين الاعتبار.

وأخيراً، تعتقد الأرجنتين أن تحديث أساليب عمل مجلس الأمن استجابة لمطالب المجتمع الدولي المتمثلة في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية لا يزال هدفا هاما، تؤيده الأرجنتين. وفي هذا الصدد، تؤكد الأرجنتين من جديد وعدها بأن تبذل قصارى جهدها إسهاما منها في العملية خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ بصفتها عضوا غير دائم في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئاسة الهندية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونرحب بأن هذه المناقشة قد أصبحت تقليدا سنويا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي قامت به البرتغال بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى للمجلس طوال عام ٢٠١٢.

خلال الشهور القليلة الماضية، أُحرز تقدم في التنظيم الداخلي لعمل المجلس، لا سيما باعتماد المذكرة الرئاسية المؤرخة ٥ حزيران/يونيه (S/2012/402)، التي توصي بتحسين استخدام موارد المؤتمرات وزيادة التفاعل خلال المشاورات. وبمساعدة الأمانة العامة، بُذلت جهود لتوزيع عبء تمديد الولايات بقدر أكبر من التساوي على مدار العام بأكمله.

ومع ذلك، لا يزال هناك بالتأكيد مجال لتحسين فعالية عمل المجلس ولزيادة شفافيته ولتعزيز التفاعل بين المجلس والدول غير الأعضاء. والمذكرة المفاهيمية التي أعدتها الهند والبرتغال (S/2012/853، المرفق) تحتوي على مقترحات مفيدة في هذا الصدد. وأود، دون قصد تقديم قائمة حصرية، أن أشير إلى بضعة مقترحات ملموسة تستحق المزيد من الدراسة في رأي لكسمبرغ.

أولاً، ينبغي أن نواصل تحسين الشفافية والتفاعل في مناقشات المجلس بتكييف شكل الجلسات وفقا لاحتياجاتنا. والجلسات بصيغة آريا تيسر التبادلات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتي قد تكون رؤاها المتعمقة وخبرتها الميدانية ذات أهمية خاصة لمداولات المجلس. والحوارات التفاعلية غير الرسمية تسمح بزيادة التفاعل، في جملة أمور، مع الدول غير الأعضاء المعنية بحالة مدرجة على جدول أعمال المجلس.

والحوار بشأن بناء السلام الذي جرى في ١٢ تموز/يوليه (انظر S/PV.6805)، والذي دعيت لكسمبرغ إلى المشاركة فيه بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا في لجنة بناء السلام، كان مثالا جيدا لهذا التفاعل. وهذه الحوارات مفيدة بقدر ضمان إجراء متابعة كافية لها. ونحن نرى أنه يؤمل توجيه الدعوة إلى الدول غير الأعضاء التي يمكنها وضعها من تحقيق قيمة مضافة، مثل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، للانضمام إلى مشاورات المجلس.

وعلاوة على ذلك، فإن التطورات في أفريقيا وفي الشرق الأوسط تعزز اقتناعنا بأنه ينبغي لنا مواصلة ضمان أفضل تفاعل ممكن بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ومع احترام الاختصاصات والولايات، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يسعى حثيثا إلى الاستفادة من الخبرة الخاصة التي يمكن أن توفرها تلك المنظمات، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرون مثل الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، نشجع المبادرات التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتحسين إعداد مجلس الأمن لتوقع التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ومن الأمثلة على ذلك الممارسة التي بدأت تحت رئاسة المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والمتمثلة في دعوة إدارة الشؤون السياسية إلى أن تعرض على المجلس القضايا التي تستحق اهتمامه بسبب احتمالات زعزعتها للاستقرار. ونحن نرى أن هذا مثال جيد لتطبيق المادة ٩٩ من الميثاق، والتي يمكن للأمين العام بموجبها أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة قد يرى أنها تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وإذا ما تم استخدام وظيفة الإنذار المبكر تلك بحكمة، فإن مجلس الأمن سيكون أفضل استعدادا للوفاء بالمسؤوليات التي أناطها به الميثاق.

وفي سياق تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، كثيرا ما يجري تقديم أسباب وجيهة لضرورة متابعة المناقشات المواضيعية للمجلس متابعة كافية. ولتقديم مثال واحد لا غير، فإن المناقشة المفتوحة الثرية جدا التي جرت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت رئاسة غواتيمالا بشأن موضوع التفاعل بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.6849) تستحق بوضوح مثل هذه المتابعة.

والخطوات التي اتخذت بعد المناقشة المفتوحة المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.6672) تشكل، في رأينا، مثالا جيدا للمتابعة في هذا الصدد. ونأمل أن تشجع مناقشة اليوم على إحراز المزيد من التقدم وألا تذهب المقترحات المفيدة التي قدمتها العديد من الدول الأعضاء المشاركة في هذه المناقشة هباء. ويمكنني أن أؤكد على أن لكسمبرغ، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤، لن تدخر وسعا للإسهام في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي قام به السيد جوزيه فيليبي مورايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، ولإسهامه بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، نقبل نحن، الدول الأعضاء، قرارات مجلس الأمن باعتبارها ملزمة لجميع الدول الأعضاء. غير أن ذلك لا يعني أن شرعية قرارات مجلس الأمن أمر مسلم به. ولنتذكر أن قادة دولنا وافقوا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على قرار الجمعية العامة ١/٦٠ واتخذوه بتوافق الآراء، وهو القرار الذي أوصت فيه الجمعية العامة مجلس

الأمن بتعزيز خضوعه للمساءلة أمام الأعضاء وزيادة شفافية عمله. وباختصار، ينبغي أن نذكر أنفسنا بالقاعدة الأساسية المنصوص عليها في الميثاق، والتي يمثل تحسين أساليب عمل المجلس بموجبها أمرا لا غنى عنه لتعزيز شرعية قرارات مجلس الأمن.

ومن هذا المنظور، تولي اليابان أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وبادرت اليابان، بصفتها رئيسة الفريق العامل آنذاك، بإعداد المذكرة الرئاسية حول الموضوع في عام ٢٠٠٦ (S/2006/507) واستكملتها في عام ٢٠١٠ (S/2010/507). وكما يرد حسب الأصول في المذكرة المنقحة لعام ٢٠١٠، فقد أحرز تقدم كبير حتى الآن. وعلى سبيل المثال، فإن المجلس ينخرط بصورة أكثر تواترا عن ذي قبل في تفاعلات مع الدول غير الأعضاء في المجلس من خلال أشكال مختلفة. وقد استُخدمت الحوارات التفاعلية غير الرسمية خلال هذا العام في ما يتعلق ببعض القضايا الإقليمية والمواضيعية. وفضلا عن ذلك، فإن الرئاسة تحيط الدول غير الأعضاء في المجلس علما ببرنامج عمل المجلس في بداية كل شهر، وتتم إتاحة هذه المعلومات بسرعة ويسر على الموقع الشبكي للمجلس. ونود أن نشيد برئاسة البرتغال للفريق العامل غير الرسمي في هذا العام، والتي حقق الفريق تحت قيادتها إنجازا بارزا يتمثل في إصدار مذكرة رئاسية في حزيران/يونيه (S/2012/402) تتعلق بموارد المؤتمرات والتفاعلية.

ومنذ ذلك الحين، فإننا نفهم أن الفريق العامل كان بصدد تناول مسائل أخرى بنشاط، مثل القائمين على صياغة النصوص، فيما يخص صياغة القرارات، ورؤساء الهيئات الفرعية، في جملة أمور أخرى. ونحن نتطلع إلى رؤية اعتماد المجلس لنتائج هذه المناقشات في الوقت المناسب، حتى يفهم عموم الأعضاء بشكل أفضل الكيفية التي يعتزم المجلس من خلالها الاضطلاع بأعماله في المستقبل.

مع الإقرار بالتقدم المحرز حتى الآن، لا بد من زيادة تعزيز شفافية المجلس، من خلال تنفيذ المذكرة ٥٠٧ بشكل ثابت. ولا غنى عن الجهود التي يبذلها المجلس وعن تعاونه، وخاصة الأعضاء الدائمين، من أجل إحراز تقدم حقيقي في ذلك المجال. بطبيعة الحال، فإن الاستعراض الدوري للتقدم أمر ضروري.

إننا نتذكر جميعا أن مجموعة الدول الخمس الصغيرة، قد قدمت في أيار/مايو الماضي مشروع قرار كان له أثر مباشر على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ولكن سحبت المجموعة في النهاية مشروع القرار. وصرح الممثل الدائم لسويسرا، السيد بول سيغر، بما يلي:

”لقد استمعنا باهتمام إلى بيانات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وقولها إنها مستعدة للنظر في توصياتنا بجدية، ونحن نطالبها بالوفاء بوعدها، والجمعية شاهدة على ذلك ... إنْ رأينا أن بعض التقدم الحقيقي قد نشأ خلال الأشهر المقبلة، فإن جهودنا لن تكون قد ذهبت سدىً“. (A/66/PV.108، الصفحة ٦).

ونود أن نعرف الآن، ما إذا كان قد أحرز أي تقدم ملموس منذ ذلك الحين.

إن مشاركة العديد من الدول غير الأعضاء في جلسة اليوم تشهد بشكل أكبر على واقع أن أساليب العمل تظل مسألة حاسمة. وإدراكا لأهمية تلك المسألة، فإننا نتطلع إلى رؤية المجلس، بما في ذلك أعضاؤه الجدد المنتخبون للفترة القادمة، يحققون مزيدا من التقدم في ذلك الصدد. وأود أن أؤكد مجددا تصميم اليابان على الاستمرار في المساهمة بنشاط في تعزيز تحسين أساليب العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. وسوف ألقي نسخة مختصرة من بياني؛ ويجري توزيع نسخة أطول في القاعة.

كما هو معروف بشكل جيد، فإن سنغافورة تؤيد بشدة إصلاح مجلس الأمن، لا سيما فيما يخص أساليب العمل. وتكتسي أساليب عمل مجلس الأمن، أهمية أساسية لجميع الدول الأعضاء. ولدى مجلس الأمن سلطة السماح بالقيام بعمل عسكري، وفرض جزاءات دولية، وهي قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء. من خلال حق النقض، يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين أيضا منع المجلس من اتخاذ مثل هذه التدابير. ومع ذلك فإن أغلبنا ليس بوسعه التأثير على قرارات المجلس بأي شكل من الأشكال. وندعى ويرفض حضورنا، وفق تقدير المجلس بشكل كامل، حتى بشأن المسائل التي تؤثر على بلداننا مباشرة. ويتوقع منا الإسهام بإخلاص في العمليات المنفذة بموجب ولاية يسندها المجلس، والامتثال لقراراته أو غيابها، حتى لو كانت في غير مصلحة المجتمع الدولي.

وتنم التصريحات العلنية التي أدلى بها الخمسة الدائمون عن مشاركتهم لنا، موقفنا بخصوص الحاجة إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس. وخلال المناقشة المفتوحة التي جرت العام الماضي (S/PV.6672)، عبر جميع الأعضاء الدائمين تقريبا عن دعمهم لتحسين أساليب عمل المجلس. وقد سمعنا خلال هذا الصباح أيضا مختلف الأعضاء الدائمين يعبرون عن دعم مماثل لإصلاح أساليب عمل المجلس والالتزام به.

إن وفد بلدي يرحب بتلك الالتزامات. وتتملكنا الدهشة بالتالي جراء أنه كلما تمت إتاحة فرص جادة لإدخال تحسينات على أساليب العمل، يجري في كثير من الأحيان عرقلتها من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين. وبطبيعة الحال، سيشير الأعضاء الخمسة الدائمون إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة والتواصل مع كامل الأعضاء، كدليل على التزامهم بتحسين أساليب العمل. لكن الجلسات ليست بديلا عن إدخال تحسينات حقيقية.

وقليلة هي المسائل التي تحفز توحيد مقاصد وإجراءات الأعضاء الخمسة الدائمين بسرعة، ومنها معارضة إصلاح أساليب العمل. وتعلم الدول الأعضاء بالتأكيد ما حدث خلال شهر أيار/مايو عندما قدمت مجموعة الدول الخمس الصغيرة مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2، الذي يهدف إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وكانت أهداف مشروع القرار متواضعة بصراحة، وكان أثر التوصيات سيكون محدودا، حتى لو تم اعتمادها، ولكن الأعضاء الخمسة الدائمون لجأوا إلى أسلوب لي الذراع، بغية ضمان ألا يرى مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 النور أبدا.

وتبرز حادثة بعينها مقاومة الأعضاء الخمسة الدائمين بقوة إصلاح أساليب عمل المجلس، رغم ما يمكن أن يعلنوا عنه بخلاف ذلك. ردا على استفسار قدمه رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، قدم مكتب الشؤون القانونية تفسيرا بأنه ”سيكون من المناسب، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار عن طريق التصويت المؤيد لثلثي أعضاء الجمعية العامة“. ولم تعلم الدول الأعضاء بذلك الرأي القانوني، من مكتب الشؤون القانونية ولا حتى من رئيس الجمعية العامة، الذي كان قد قدم الاستفسار للمرة الأولى. بل إن عضوا دائم العضوية هو الذي أرسل بالفاكس ومن خلال البريد الإلكتروني الرأي القانوني لمكتب الشؤون القانونية، إلى جميع الدول الأعضاء، خلال الصباح الذي جرى فيه النظر بشكل رسمي في مشروع القرار، مع دعوة الدول الأعضاء لدعم اقتراح عدم اتخاذ إجراء بشأن A/66/L.42/Rev.2. كيف حصلت بعثة ذلك العضو الدائم على الرأي القانوني لمكتب الشؤون القانونية، حتى قبل تعميم رئيس الجمعية العامة نفسه

له، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟ وما هو الموقف الحقيقي للأعضاء الخمسة الدائمين، بشأن أساليب عمل مجلس الأمن؟ وهل تتطابق الأقوال مع الأفعال؟.

اسمحوا لي بالإشارة إلى مثال آخر. دعا مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 الأعضاء الخمسة الدائمين، للنظر في الامتناع عن استخدام حق النقض فيما يخص إجراءات تهدف إلى منع ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد اعتبر هذا الجانب مثيرا للجدل بوجه خاص من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين، الذين شعروا بالإهانة جراء الاقتراح المتضمن وضع قيود على استخدام حق النقض. وعبر جميع الأعضاء الخمسة الدائمين عن نفس الموقف، حتى الذين يؤيدون بشدة مبدأ المسؤولية عن الحماية. والأعضاء الدائمون الذين يعبرون عن الغضب بشكل متكرر إزاء ما يحدث داخل المجلس بخصوص مسائل مثل سوريا هم أنفسهم الذين عرقلوا مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2. إن التعبير عن الاستنكار الأخلاقي لعدم اتخاذ المجلس إجراءات يتسم بالنفاق بشكل خاص، لأنه أيا كانت الانقسامات بين الأعضاء الخمسة الدائمين، فهم متحدون فيما يخص معارضة وضع أية قيود على استخدامهم لحق النقض أو إساءة استخدامه.

وليس المقصود من بياني اليوم إلقاء خطبة لاذعة بشأن مجلس الأمن أو الأعضاء الخمسة الدائمين. وآمل ألا يساء فهمي. في الواقع، يعتقد وفد بلدي بأن مجلس الأمن، والدول دائمة العضوية على وجه الخصوص، تتحمل مسؤولية بالنيابة عن المجتمع الدولي. وعلى العموم، فإن مجلس الأمن يعمل بشكل جيد بالنيابة عن الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن معارضة الأعضاء الخمسة الدائمين المتواصلة لمقترحات بناءة بشأن أساليب العمل لا تخدم مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو شرعية مجلس الأمن وشفافيته، أو حتى في نهاية المطاف مصالح الأعضاء الخمسة الدائمين أنفسهم. وآمل أنه لن يتم الانتظار حتى تحدث أزمة مدوية، لإدخال تغيير حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية) : إن مصر تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أثني على الرئاسة الهندية لمجلس الأمن لدعوتها إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ على انتخابهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وأود أيضا أن أشكر الأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، على الجهود التي بذلوها خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

يشكل إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن عنصرا هاما من عناصر الإصلاح الشامل وتوسيع المجلس وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ويمثل في الواقع، إجراء مناقشات مفتوحة سنويا في مجلس الأمن بشأن تحسين أساليب عمل المجلس خطوة إيجابية، من أجل التحليل المنهجي للتقدم المحرز في ذلك الصدد. وعقد مناقشات مفتوحة من هذا القبيل ليس مع ذلك غاية في حد ذاته. ينبغي أن تعكس نتائج هذه المناقشات وجهات النظر التي عبرت عنها الدول غير الأعضاء في المجلس، إذا ما أراد المجلس تحقيق الكفاءة والشفافية والشمولية.

وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية الملموسة في اتجاه تحسين أساليب عمل المجلس في التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الداخلي المؤقت للمجلس، الساري النفاذ منذ أكثر من

٦٠ عاما حتى الآن. إن للأداء الفعال للمجلس أثر ا مباشر ا على أعضاء الأمم المتحدة بشكل عام.

إن مصر تعرب عن تقديرها للأعمال التي قام بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، برئاسة الممثل الدائم للبرتغال. ونحيط علما باعتماد المذكرة الرئاسية ٤٠٢ (S/2012/402)، التي تتضمن تدابير بشأن استخدام خدمات المؤتمرات ومقترحات لتعزيز التفاعل خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته.

ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود للنهوض بالتنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2010/57، التي أعدت قبل عامين. والأمانة العامة، من جانبها، ينبغي أن تستمر في تحديث سجل ممارسات مجلس الأمن كمصدر قيم للمعلومات عن الممارسات المطورة بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية على السواء. ونقدر جهود الأمانة العامة لتطوير الموقع الشبكي للمجلس وجعله أكثر معلوماتية وأيسر استخداماً.

والتقرير السنوي للمجلس ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وتحليلاً. وينبغي إطلاع الجمعية العامة أكثر لا على القرارات التي يتخذها المجلس فحسب، بل وعلى الأسباب الداعية لاتخاذ تلك القرارات وخلفياتها، إلى جانب أثرها على الحالات على أرض الواقع. كما أننا نتوقع من المجلس، في تقاريره السنوية في المستقبل، أن يضيف معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الإجراءات المتخذة لتحسين أساليب عمله بغية تقييم التقدم المحرز في هذا المجال تقييماً سليماً. وينبغي للمجلس أن يقدم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة، عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للجمعية العامة أن تتخذ المبادرة وتطلب هذه التقارير عند الاقتضاء.

وفي الجلسات العلنية للمجلس، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية والمناقشات، ينبغي أن تؤخذ إسهامات غير الأعضاء في المجلس في الاعتبار، لا سيما من قد يتأثرون مباشرة بقرارات المجلس. كما ينبغي إبقاء الجلسات السرية والمشاورات غير الرسمية والجلسات المغلقة في حدها الأدنى. وينبغي أن يكون لها سجلات مكتوبة، على أن تتاح لغير الأعضاء في المجلس. ويمكن إتاحة تلك السجلات للعامة – على الأقل بعد فترة محددة من الوقت، بالطريقة نفسها التي تفرج بها بعض الدول الأعضاء عن وثائقها المقيدة بعد انقضاء عدد معين من السنين – توخياً للشفافية وأيضاً باعتبارها سجلاً تاريخياً لمنفعة أجيال المستقبل.

وينبغي تحديد القضايا التي ستشملها أي إحاطة إعلامية تقدمها الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول المعنية أو الطرف المعني وبعد موافقة جميع أعضاء المجلس. والبيانات التي يدلى بها بعد الإحاطات الإعلامية تلك ينبغي ألا تقتصر على أعضاء المجلس، على أن تتاح الفرصة للأطراف المعنية للتعبير عن آرائها بشأن ما جاء في تلك الإحاطات الإعلامية. وأي قرار لمجلس الأمن ببدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو أو أي مسائل أخرى لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين يتناقض مع المادة ٢٤ من الميثاق. ونحث المجلس على مراعاة ولايته بشكل صارم وفقاً لأحكام الميثاق.

وينبغي أن يتشاور أعضاء مجلس الأمن بشكل غير رسمي مع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك البلدان المعنية أو المتأثرة بشكل مباشر، لدى صياغة مشاريع الحلول أو الوثائق الختامية الأخرى للمجلس. وينبغي ألا يقتصر حملة أقلام مشاريع القرارات على الأعضاء الدائمين.

ومصر ترحب باستمرار المجلس في عقد الإحاطات الإعلامية والمشاورات التي ترمي إلى مساعدة البلدان المساهمة بقوات على التخطيط لولايات حفظ السلام وتحقيقها. وينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يشرك البلدان المساهمة بقوات في مداولاته بتواتر أكبر. ويتعين دعوة رؤساء

التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، والبلدان المعنية، للمشاركة في جلسات المجلس عند النظر في الحالات في تلك البلدان.

وحين بدأت الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، استطاع مجلس الأمن عقد جلسة سرية واحدة ومشاورات مغلقة لمعالجة الموقف، وعجز عن اتخاذ قرار بشأن عقد جلسة علنية. إن هيئة يناط بها مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين ينبغي أن يكون باستطاعتها أن تفعل ما هو أكثر من ذلك. وهذه تذكرة جديدة بالحاجة الملحة إلى إصلاح أساليب عمل المجلس.

ختاماً، إن ما نحتاج إليه ليس اقتراحات إضافية وإنما توفر الإرادة السياسية لتنفيذ الأفكار العديدة التي اقترحت لتحسين أساليب عمل المجلس. وعلى الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يتوصلا إلى علاقة تعاضدية وتكاملية وأن يحترم كل منهما ولاية الآخر. وهذا ضروري لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وتمكينها، وإيَّانا، من معالجة التحديات القائمة والناشئة التي تواجه المجتمع الدولي.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي يشهد العالم تردي أزمات عديدة في أنحاء مختلفة من المعمورة، هناك هيئة وحيدة مخولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة للاضطلاع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات أو الوساطة أو إنهاء الصراع. هذا هو مجلس الأمن، الذي يرتقي أحياناً إلى مستوى ولايته ويحقق توقعات الشعوب المعنية. وبذلك، فقد تمكن من اتخاذ بعض القرارات في غضون ساعات قليلة منها، على سبيل المثال، القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢)، الذي يسعى إلى إيجاد سبيل لحل الأزمة في غوما. وآمل أن يستمر المجلس في بذل جهوده لوقف العنف وإيجاد إطار لحل سياسي للأزمة.

أما بعد، فقد أثبت المجلس عجزه عن الاستجابة السريعة إزاء الأزمة في سوريا والأحداث الأخيرة في غزة. وبالمثل، لم يبد المجلس أي استعجال حتى في معالجة تطورات كانت مبشرة، مثل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة. وفي سوريا، يموت المدنيون أو يحرمون من المساعدة الإنسانية بينما يعكف المجلس على مناقشة مسائل إجرائية.

قبل ستة أشهر، قدمت مجموعة الدول الصغيرة الخمس مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 في الجمعية العامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ومع أن مشروع القرار سحب بعد ذلك، تلقت المجموعة ردود فعل إيجابية جداً من العضوية الأوسع قبل وأثناء وبعد تقديمه. وقد أكدت سويسرا مراراً وتكراراً أن التغيير في مجلس الأمن ينبغي أن يتأتى من داخل المجلس نفسه أولاً. ونحن نشهد دائما تحسناً في أساليب عمله باعتبارها عملية مستمرة، ينبغي لنا خلالها أن نحافظ على حوار مستدام وبناء مع المجلس، الذي يستمد شرعيته من العضوية برمتها.

ولذلك، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة وإعداد المذكرة المفاهيمية التي تغذي أفكارنا (S/2012/853، المرفق). وهذه المذكرة المفاهيمة تذكرة لنا واستعراض ممتاز للتدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين شفافية المجلس وفعاليته وتفاعله مع العضوية في الأمم المتحدة برمتها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر عضواً آخر في مجلس الأمن، تنتهي مدته في غضون شهر. لقد أنجزت البرتغال عملاً قيماً بصفتها رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وأود أن أشكر على وجه الخصوص السفير موريس كابرال على التزامه الشخصي بذلك الجهد. ونأمل أن يحمل عضو جديد من المجلس الشعلة من بعده بنفس الحماس والإصرار.

أما بعد، فقد غدونا مقتنعين خلال المناقشات في أيار/مايو مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمشروع القرار S/66/L.42/Rev.2 وأنه يمكن للفريق العامل أن يحرز تقدماً

كبيراً. وشأننا شأن ممثل ليختنشتاين، نعتقد أن المرفق لمشروع القرار هذا يشكل أساساً لمناقشة في المستقبل. وفي حين اعتمدت بالفعل مذكرة رئاسية بشأن الموارد المتاحة للمؤتمرات (S/2012/401)، للأسف، لم يستبق الجزء الثاني من المذكرة الذي يقترح أن يعقد المجلس اجتماعات منهجية لاستكشاف الآفاق مع إدارة الشؤون السياسية كأداة من أدوات الدبلوماسية الوقائية. وثمة مذكرة ثانية لم تعتمد بعد، وتتعلق بأسلوب أكثر شفافية لتوزيع رئاسات الهيئات الفرعية وحملة الأقلام داخل المجلس. وجنباً إلى جنب مع وفود أخرى، فإننا نشجع المجلس على العودة إلى التقليد المعتاد لاجتماعات استكشاف الآفاق وبذل محاولة أخرى للانتهاء من إعداد المذكرة بشأن الهيئات الفرعية ومسألة حملة الأقلام. ونأمل كذلك في أن يتسم توزيع رئاسات اللجان بشفافية أكبر، بما يمكن جميع الأعضاء المنتخبين في عام ٢٠١٣ من المشاركة.

وهناك مسألة أخرى نود أن نسلط عليها الضوء هنا، وتتمثل في إمكانية تحسين العلاقات بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. وكما ذكرت بلدان عديدة خلال المناقشة المفتوحة بشأن سيادة القانون، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.6849)، ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التآزر بين الهيئتين. وكما لاحظ ممثل ليختنشتاين، يمكن أن ينشئ المجلس، مثلاً، آلية فرعية تكلف بمهمة معالجة المسائل المنبثقة عن علاقتهما.

وأخيرا، لا بد من تناول مسألة حق النقض. فقد اقترحت سويسرا مرارا وتكرارا أن تلتزم الدول الأعضاء التي تستخدم حق النقض بتوضيح الأسباب الداعية إلى ذلك، والامتناع عن عرقلة الإجراءات فيما يتعلق بحالات الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فمثل هذه الممارسة تتماشى تماما مع روح حق النقض الذي اتخذ آلية لحماية المصالح الوطنية الحيوية. ونشيد بفرنسا على عرضها اتخاذ خطوة في ذلك الاتجاه، ونشجع الأعضاء الدائمين الآخرين على حذو ذلك المثال.

وليست هذه سوى بعض الأفكار بشأن سبل مواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ونحن نقدمها كي ينظر فيها المجلس. ولا شك أن الأعضاء قد استمعوا إلى أفكار قدّمت من قبل العديد من الوفود الأخرى، ونأمل ألا يكتفي أعضاء المجلس بمجرد الاستماع بتأن وصبر إلى نداءاتنا هذه، بل أن يمضوا بها قدما بروح بناءة. ونحن ندرك أن هناك بعض الدلائل المشجعة، ونحيي الجهود التي بذلها المجلس من أجل تعزيز الشفافية والشمول داخل المجلس نفسه، فضلا عن علاقاته مع الأعضاء كافةعلى نطاق أوسع.

تولي سويسرا أهمية كبيرة لوسائل عمل مجلس الأمن، وستواصل بذل جهود مشتركة بهدف تحسينها. وفي حين أحرز تقدم كبير في العديد من المجالات، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجالات أخرى. وعليه، فإننا نعتزم مواصلة مشاركتنا في مجموعة الدول الخمس الصغيرة في السابق تحت تشكيل جديد. ونجري حاليا مشاورات واعدة من أجل تحقيق تلك الغاية. ونتطلع إلى مواصلة الحوار بشأن أساليب عمل المجلس بروح بناءة مع جميع أعضاء المجلس.

وفيما يقال فإن المحاكاة هي أصدق وسيلة للاقتداء. وعليه، نأمل أن تحذو رئاستنا حذوكم، سيدي الرئيس، وأن تعقد مناقشة بهدف المتابعة العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أعرب ببداية عن تقدير الحركة للرئاسة الهندية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن التقدم

المحرز في تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) وفي الورقة المفاهيمية (S/2012/853، المرفق). ولا شك أن هذه المناقشة المفتوحة تعيننا على توجيه المناقشات نحو تعزيز الشفافية والكفاءة في عمل مجلس الأمن، وتلبية توقعات العضوية العامة للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر السفير مورايس كابرال، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على إحاطته الإعلامية اليوم.

نلاحظ أن هذه هي المناقشة الخامسة التي تعقد بشأن أساليب عمل المجلس. ويدل تزايد وتيرة عقد هذه المناقشات في غضون السنوات الأخيرة على أن الدول الأعضاء تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة. وهو الاهتمام نفسه الذي أبدته حركة عدم الانحياز بها. فقد أكد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أثناء مؤتمر القمة السادس عشر الذي عقد هذا العام في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، على موقفهم الثابت المستمر إزاء هذه المسألة في الفقرات ذات الصلة، التي اعتمدت في مؤتمر القمة المذكور.

وشدد رؤساء دول وحكومات الحركة، في مؤتمر القمة الذي عقد في طهران – مع الأخذ في الاعتبار بالترابط بين إصلاح مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله – على ضرورة احترام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل تام لمهام وصلاحيات جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، والحفاظ على التوازن بين تلك الأجهزة في إطار مهام وسلطات كل واحدة منها استنادا إلى الميثاق. وشدد رؤساء دول وحكومات الحركة أيضا على أنه يجب على مجلس الأمن التقيد تماما بجميع أحكام الميثاق وبجميع قرارات الجمعية العامة، التي توضح علاقته بالجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى. وفي هذا السياق، يؤكد رؤساء دول وحكومات الحركة أن المادة ٢٤ من الميثاق لا تسند بالضرورة إلى مجلس الأمن اختصاص معالجة المسائل التي تقع ضمن مهام وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك في مجالات وضع المعايير والتشريع والشؤون الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ووضع التعريفات، مع مراعاة أن الجمعية العامة منوطة بها أساسا مهمة تطوير القانون الدولي بشكل تدريجي وتدوينه.

وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء استمرار وزيادة تعدي المجلس على المسائل التي تندرج بصورة واضحة ضمن مهام وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها. وشدد الاجتماع أيضا على أن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الرئيسية هما أمران لا غنى عنهما كي تتمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ بجدواها وتكون قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات القائمة والجديدة والناشئة.

وأوصى مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، في جملة أمور، بما يلي: حث جميع الدول على المحافظة على سيادة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بمهام وسلطات الجمعية، واحترام تلك الأحكام احتراما تاما. ودعا الاجتماع رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى إجراء مناقشات منتظمة والتنسيق فيما بينهم بشأن جدول أعمال وبرامج عمل الأجهزة الرئيسية التي يمثلونها من أجل تعزيز التماسك وزيادة التكامل بين تلك الأجهزة بطريقة تؤازر بعضها بعضا، وتحترم كل واحدة منها ولاية الأخرى بهدف زيادة التفاهم المتبادل بين رؤساء تلك الأجهزة، الذين منحهم أعضاء الأجهزة المعنية التي يمثلونها ثقتهم بحسن نية.

ورحب الاجتماع أيضا بالاجتماعات غير الرسمية التي عقدت بين رؤساء المجلس والدول الأعضاء بشأن إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن، باعتبارها خطوة إلى الأمام، بما فيها تلك الاجتماعات التي عقدتها فييت نام في عام ٢٠٠٨،

وأوغندا في عام ٢٠٠٩، ونيجيريا في عام ٢٠١٠، وألمانيا في عام ٢٠١١ وكولومبيا في عام ٢٠١٢. ودعا الاجتماع إلى مزيد من التفاعل بين رئاسات مجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة على نطاق أوسع بصورة منتظمة، لأن من شأنه أن يساعد على تحسين نوعية تلك التقارير.

ودعا الاجتماع مجلس الأمن إلى تقديم تقرير سنوي أكثر توضيحا وشمولا وتحليلا إلى الجمعية العامة، فضلا عن تقييم عمل المجلس، بما في ذلك في تلك الحالات التي فشل فيها المجلس في التصرف، بالإضافة إلى الآراء التي أعرب عنها الأعضاء أثناء تناول بنود جدول الأعمال قيد النظر. ودعا اجتماع رؤساء دول وحكومات الحركة أيضا مجلس الأمن إلى توضيح الملابسات التي دفعته إلى اعتماد نتائج مغايرة، سواء اتخذت تلك النتائج شكل القرارات أو البيانات الرئاسية أو البيانات الصحفية أوو تعليقات للصحافة.

ودعا الاجتماع مجلس الأمن، عملا بالمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، إلى تقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك دعا الاجتماع مجلس الأمن إلى ضمان أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية، فضلا عن صدورها في الوقت المناسب. ويجوز للجمعية العامة أن تنظر في اقتراح معايير لإعداد تلك التقييمات.

ودعا اجتماع رؤساء دول وحكومات الحركة مجلس الأمن إلى المراعاة التامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما يتفق مع المادة ١١ من الميثاق.

وينبغي لمجلس الأمن تجنب اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه أداة لمعالجة المسائل التي لا تشكّل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

يجدر به أن يستخدم استخداماً كاملاً أحكام الفصول الأخرى ذات الصلة في الميثاق، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن، قبل لجوئه إلى الفصل السابع الذي ينبغي أن يكون الملاذ الأخير.

تحيط حركة عدم الانحياز علماً بالمذكرة الرئاسية الصادرة في ٥ حزيران/يونيه (S/2012/402)، التي تعبر عن التزام الأعضاء بالعديد من التدابير الرامية إلى تعزيز الفعالية فيما يتعلق بأساليب العمل، بما في ذلك ما يخص إدارة برنامج عمل المجلس وجلساته وتواتر انعقادها، وموارد المؤتمرات والتفاعل، مع الحفاظ على اتصال أوثق بين مجلس الأمن وبعثات الأمم المتحدة الميدانية.

اتخذ مجلس الأمن بعض الخطوات الإيجابية عملا بالمذكرة 507. تحيط الحركة علماً بالزيادة في عدد الجلسات العلنية، وتتوقع أن يواكب هذه الزيادة تحسن نوعي من خلال توفير فرص حقيقية وتبادل للآراء على نحو مفيد حتى تؤخذ في الحسبان وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس، خاصة تلك التي تتأثر مصالحها، أو قد تتأثر، بشكل مباشر بفعل القرارات التي يمكن أن يتخذها المجلس. علاوة على ذلك، ينبغي أن تعطى الدول غير الأعضاء في المجلس الفرصة للإعراب عن وجهات نظرها ومواقفها من تلك الإحاطات.

الملاحظات العامة والمواقف التي يعرب عنها العديد من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن أثناء مناقشاته أو مناقشاته المفتوحة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان على النحو اللائق في أي حصيلة محتملة لتلك المناقشات وينبغي أن ترد في التقرير السنوي للمجلس أيضاً. وتقدر حركة عدم الانحياز عقد جلسات بصيغة آريا بصورة أكثر تواترا بوصفها طريقة عملية لضمان مزيد من التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتقدر أيضا عقد جلسات اختتام غير رسمية في نهاية كل دورة رئاسية لتقييم ما أنجِز.

ترحب حركة عدم الانحياز بالإحاطات الإعلامية والمشاورات التي يجريها المجلس على نحو متواصل مع البلدان المساهمة بقوات، باعتبار ذلك جزءا من الجهود المبذولة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها بطريقة أكثر فعالية، وبموجب ولايات أكثر وضوحا. وينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يعمل على إشراك البلدان المساهمة بقوات بطريقة أكثر تواتراً وكثافة في مداولاته عبر التفاعل المتواصل، والمنتظم، والجيد التوقيت.

وبغية زيادة شفافية عمله، وتحقيق نهج متوازن في تفاعله مع غير الأعضاء وتحسين كفاءة أساليب عمله، ينبغي للمجلس أن ينظر جدياً في أوجه القصور تلك وأن يأخذ بعين الاعتبار الأحكام ذات الصلة في الميثاق، والقرارات التي توضح علاقته مع الجمعية العامة والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة.

وأخيراً، تعتقد الحركة أن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات، جنبا إلى جنب مع وجود الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول الأعضاء، لا سيما الأعضاء الدائمون في المجلس، وذلك لتحسين أساليب عمل المجلس من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. فالشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي للمجلس أن يراعيها في جميع أنشطته ونُهُجِه وإجراءاته. وينبغي بذل كل جهد ممكن لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وخضوعاً للمساءلة. بتلك الطريقة، يمكن لمجلس الأمن أن يتعامل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية مع عبء عمله المتعاظم ومع تعدد وتعقد المسائل المدرجة على جدول أعماله في صون السلم والأمن الدوليين. وتقف حركة عدم الانحياز على أهبة الاستعداد للمساهمة في تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة أندرسن (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وعلى الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2012/853، المرفق) التي قمتم بتعميمها للمساعدة في توجيه مناقشتنا اليوم.

بادئ ذي بدء، أودأن أعرب عن رأينا الواضح أنّ تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مسألة تمثل مصلحة مشروعة لجميع الدول الأعضاء. نحن نحترم احتراماً تاماً اختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بأساليب عمله، لكن يجب إلا ننسى ابدأ أن المجلس يتصرف بالنيابة عن المجتمع العالمي في مسائل السلام والأمن، وأن الدول الأعضاء ملزمة فردياً وجماعيا بقراراته. بناء على ذلك، لدينا مصلحة مباشرة في فهم عمليات صنع القرار فيه وفي العمل على ضمان أن تعمل تلك العمليات بأقصى قدر من الشفافية والمساءلة من أجلنا جميعاً، نحن الذين تعهدنا بالالتزام بقراراته.

ظلت أيرلندا من المؤيدين الثابتين للمبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ولا سيما تلك التي اقترحتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة في السنوات الأخيرة. ونعترف بأن أعضاء المجلس قد أبدوا استعدادهم للتصدي لجوانب من تلك المبادرات، فضلا عن حقيقة أن المجلس قد اتخذ بعض الخطوات داخليا في شكل اتفاق على المذكرات الرئاسية. تعالج تلك التطورات بعض الشواغل التي أثارتها الدول غير الأعضاء في المجلس. هذه الخطوات موضع ترحيب في حد ذاتها، لكننا نعتقد أنه ينبغي عمل ما هو أكثر بكثير لتحسين الشفافية والمساءلة في عمل المجلس.

لقد قدمت في السنوات الأخيرة مجموعة ثرة من الأفكار والاقتراحات لتحسين أساليب عمل المجلس. وتتضمن الورقة المفاهيمية عددا منها. وتوخياً للإيجاز، سأكتفي اليوم بذكر عدد قليل من العناصر التي تندرج تحت العناوين العامة للشفافية والمساءلة والانفتاح.

أولاً، هناك الشرط المهيمن المتمثل في اتخاذ تدابير من شأنها أن تضيف هيكلاً تقوم عليه أساليب عمل المجلس وتجعلها أكثر شفافية في نظر عموم الأعضاء. من الناحية المثالية، يشمل ذلك اعتماد نظام داخلي رسمي وإدراج عنصر تحليلي بشأن تنفيذ أساليب عمل المجلس في تقريره السنوي.

ثانيا، ثمة حاجة إلى تحسين المساءلة فيما يتعلق بالبعثات والعمليات التي يأذن بها المجلس، وهي من النواتج الرئيسية لعمله. يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، توفير معلومات أكثر تفصيلاً وجيدة التوقيت للدول الأعضاء بشأن جميع جوانب العمليات والبعثات، فضلا عن المشاركة الأكثر انتظاما للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في المناقشات غير الرسمية بشأن البعثات والعمليات التي تشارك فيها، وبشأن سبل تحسين الصياغة وتنقيح الولايات ذات الصلة.

ثالثاً، نود أن نرى المزيد من الانفتاح نحو عموم العضوية فيما يتعلق بعمل المجلس اليومي. في ذلك الصدد، هناك العديد من المجالات الممكنة للتحسين. أحد الأمثلة على ذلك تنظيم إحاطات دورية للعضوية بشأن أعمال الهيئات التابعة للمجلس. وثمة مثال آخر ينطوي على التماس آراء الأعضاء حول التقرير السنوي للمجلس وقتَ صياغته.

نعتقد أن تلك الأفكار، والعديد غيرها، جديرة بأن ينظر فيها أعضاء المجلس. تقدم المناقشة السنوية اليوم فرصة لا تتكرر وجديرة بالترحيب لمناقشة هذه المسائل، لكن ما نحتاج إليه حقاً هو الحوار المستمر حول هذه المسائل بين المجلس وعموم عضوية الأمم المتحدة في الفترة المقبلة. من جانبنا، نحن مستعدون للمشاركة في مثل هذا الحوار.

أخيراً، أعرف أن بعض الأعضاء قد أعربوا عن تحفظهم حيال المضي قدما في أساليب العمل، مشيرين إلى أن هذه المسالة ليست إلا أحد عناصر جدول أعمال شامل لإصلاح مجلس الأمن. أنا أتفهم مثل هذه المخاوف، بالنظر إلى الانقسامات الحادة وسط الدول الأعضاء حيال جوانب معينة في جدول الأعمال العام للإصلاح. وشأننا شأن الآخرين، نشعر بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم بشان إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، إذ ظلت المناقشات متوقفة زهاء العشرين عاماً.

ومع ذلك، فإن مسألة أساليب العمل مسألة فريدة من نوعها من بين عناصر الإصلاح الشامل المرتقب، وذلك لأنها تنطبق على المجلس بتكوينه الحالي بقدر ما تنطبق على المجلس بعد إصلاحه. دور مجلس الأمن في عالم اليوم أهم من أن نعلق إلى أجل غير مسمى رغبتنا في أن نرى المجلس وقد صار أكثر فعالية وشفافية، وخاضعا لمساءلة مجتمع الدول الذي يضطلع المجلس بعمله الحيوي بالنيابة عنه.

أعتقد أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تود أن ترى تحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن من شأنها أن تضمن أن عمل المجلس أكثر فعالية وأكثر شفافية لعموم الأعضاء. ومن واجب كل واحد منا تنحية أجنداتنا السياسية الفردية والعمل من أجل إحداث تغييرات معقولة وعملية وقابلة للتحقيق بسهولة. وحتى تحقيق مستويات متواضعة من النجاح في هذا المجال الهام يساعد على بناء الثقة الأوسع نطاقا التي ستمكننا بمرور الوقت من مواجهة تحديات الأكثر تعقيدا للإصلاح الشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.